الباب الثاني
الجملة الفعلية

الفصل الأول
الفاعل ونائبه

أ- الفاعل.

ب- نائب الفاعل.

الفصل الثاني
من مكملات الجملة الفعلية «المفاعيل»

أ- اللزوم والتعدي.

ب- المفعول المطلق.

ج- المفعول فيه «ظرف الزمان والمكان».

د- المفعول له «لأجله».

هـ- المفعول معه.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
الفاعل ونائبه

أولاً: الفاعل:

ويشمل درس الفاعل النقاط التالية:

أولاً: تعريفه. ثانيًا: طريقة إعرابه.

ثالثًا: أحكام الفعل مع الفاعل. رابعًا: الرُّتْبَة في الجملة الفعلية.

خامسًا: الحذف في الجملة الفعلية. سادسًا: بين الفاعل والمفعول.

أولاً: تعريفه: هو الاسم المسند إليه فعل أو شبهه مقدم عليه، ومثال ما أسند إليه فعل ﴿ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٤٣]، وما أسند إليه شبه الفعل ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم ﴾ [الزمر: ٢٢]، فـ﴿ قُلُوبُهُم ﴾ في الآيتين تعرب فاعلاً، وقد اجتمع ما أسند إليه فعل وشبهه في قوله تعالىٰ: ﴿ تَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ [النحل: ٦٩] فـ﴿ شَرَابٌ ﴾ مرفوعة بالفعل ﴿ تَخْرُجُ ﴾ و﴿ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ مرفوعة باسم الفاعل ﴿ مُّخْتَلِفٌ ﴾، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [فاطر: ١٢]، فـ﴿ ٱلْبَحْرَانِ ﴾ فاعل ﴿ يَسْتَوِى ﴾، و﴿ شَرَابُهُۥ ﴾ فاعل ﴿ سَآئِغٌ ﴾، وإليك شرح التعريف.

أولاً: الاسم يشمل الاسم الصريح سواء كان ظاهرًا ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٩٥]، ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ [القمر: ١]، أو مبهمًا ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾ [سبأ: ٣]، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٣٨]، أو مضمرًا بارزًا منفصلاً ﴿ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، أو متصلاً ﴿ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، أو مستترًا وجوبًا ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ﴾ [القصص: ٣١]، أو جوازًا ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ

وَيَبْصُطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، واجتمعت أشكال الصريح في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [النور: ٥٩]، فـ﴿ ٱلْأَطْفَٰلُ ﴾ فاعل ﴿ بَلَغَ ﴾، وواو الجماعة فاعل «يستأذن» و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ فاعل ﴿ ٱسْتَـْٔذَنَ ﴾.

ويشمل الاسم المؤول بالصريح وهو المصدر المؤول بالصريح[1] المكون من أَنْ والفعل ﴿ لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ ﴾ [يوسف: ١٣] أي: ذهابكم، ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد: ١٦] أي: الخشوع، ﴿ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩٢] أي: اتخاذ، أو ما والفعل ﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١]، ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [المائدة: ٦٣] أي: صنعهم علىٰ اعتبار «كان» زائدة، ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨] أي: عنتكم، واجتمع فاعل الفعل وشبهه من ما والفعل في قوله تعالىٰ: ﴿ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [هود: ١٦] أي: حبط صنعهم وباطل عملهم، أو أَنَّ واسمها وخبرها ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]، مشددة أو مخففة واسمها ضمير الشأن ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٠٠].

وألحق ابن مالك بالمؤول ما تضمن معنىٰ المصدر كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥] أي: كيفية فعلنا، وقوله تعالىٰ: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [طه: ١٢٨] أي: كثرة إهلاكنا، وجعل ذلك نظير ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] أي: إنذارك وعدمه[2]، وذلك يخلصنا من ثلاث إشكاليات:

أولاها: القول بحذف الفاعل أو تقديره من مصدر الفعل.

ثانيتها: القول بوقوع الفاعل جملة.

---

(١) لا يأتي الفاعل من المصدر المكون من «لَوْ» أو «كَيْ» مع الفعل.

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٢٣).

openkanal.com

ثالثتها: زوال الصدارة عن الاستفهام وجعله معمولاً لما قبله.

وجعل ابن هشام الفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا علىٰ المصدر المفهوم من الكلام والجملة الاستفهامية مفسرة[١] وكلاهما توجيه معتبر لإمامين جليلين، وإن كنت أرىٰ أنَّ جعل ذلك من الإسناد اللفظي الذي لا خلاف في جوازه أَولىٰ فيكون المراد حكاية الاستفهام التعجبي ويكون نظير قول الفرزدق:

وَلَيْسَ قَوْلُكَ مَنْ هَذَا بِضَائِرِه فَالدَّهْرُ يَعْرِفُهُ وَالحِلُّ وَالحَرَمُ

فوقعت جملة «من هذا» معمولاً للمصدر «قول» وهي جملة استفهامية مراد حكايتها، والله أعلم. ومن وقوع الإسناد اللفظي فاعلاً في الحديث «رجحت بهن لا إله إلا الله»[٢].

وهل يقع الفاعل حرفًا؟ يرىٰ البعض أنَّ الحرف الذي يُرَادُ معناه يقع فاعلاً، وحمل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٤] إذ المعنىٰ جاءك بعض نَبَئِهم، ويكون مرفوعًا بالضمة المقدرة للحكاية والجمهور علىٰ أن ذلك تفسير معنىٰ لا إعراب.

واجتمع وقوع الفاعل اسمًا ظاهرًا وضميرًا ومصدرًا مؤولاً في قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد: ١٦] فـ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ فاعل ﴿ تَخْشَعَ ﴾، وواو الجماعة فاعل ﴿ ءَامَنُوٓاْ ﴾ والمصدر المؤول ﴿ أَن تَخْشَعَ ﴾ فاعل ﴿ يَأْنِ ﴾.

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب (ص١٦٨).

(٢) من حديث عبد الله بن عمرو رواه أحمد (٦٥٨٣).

فالفاعل إمَّا اسم ظاهر أو مؤول به «المصدر»، أو مضمرًا، والمضمر إمَّا بارزٌ وإمَّا مستترٌ والمستتر إمَّا وجوبًا وإمَّا جوازًا وقد اجتمع ذلك كله في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ ﴾ [يوسف: ١٣] ففاعل ﴿ يَأۡكُلَهُ ﴾ اسم ظاهر ﴿ ٱلذِّئۡبُ ﴾، وفاعل ﴿ لَيَحۡزُنُنِيٓ ﴾ مصدر مؤول ﴿ أَن تَذۡهَبُواْ ﴾ ذهابكم، وفاعل ﴿ تَذۡهَبُواْ ﴾ ضمير بارزٌ متصل «واو الجماعة» وفاعل ﴿ قَالَ ﴾ ضمير مستتر جوازًا «هو»، وفاعل ﴿ وَأَخَافُ ﴾ ضمير مستتر وجوبًا «أنا».

ومن اجتماع صوره في جميل الشعر قول أحدهم متعجبًا من عدم تأثر البشر بالموعظة:

وَلَـيْسَ يَزْجُـرُكُم مَـا تُوعَظُـونَ بِـهِ وَالـبُهْمُ يَزْجُرُهَـا الرَّاعِـي فَتَنْزَجِـرُ

ثانيًا: المسند إليه فعل، يعرف الفاعل بإسناد الفعل إليه لا بقيامه به ومن ثم فقد يكون الفعل قام بالفعل وفعله حقيقة كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ ﴾ [المائدة: ١١٧]، فعيسىٰ عليه السلام القائل، والله عز وجل الآمر، ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿ فَأَرۡسَلَ فِرۡعَوۡنُ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٥٣] لأنه الذي أمر بالإرسال ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿ فَأَلۡقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ [الشعراء: ٤٥] وقد ينسب إليه الفعل دون قيامه به كقولنا: مات فلان، وانكسر الزجاج ومنه في القرآن الكثير ﴿ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ ﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [الحاقة: ١٦]، ﴿ وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر: ٦٩]، ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ﴾ [الواقعة: ١]، ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ﴾ [النازعات: ٣٤] فالله سبحانه الفاعل علىٰ الحقيقة.

وإسناد الفعل هو الذي بيَّن أنَّ المصدر المؤول فاعل ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [التوبة: ١١٣]، فإذا سألت نفسك: ما الذي تبين لهم؟ كان الجواب: هلاكهم أو مصاحبتهم للجحيم، وكذا الاسم المجرور بحرف الجر الزائد كاللام في ﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و«مِنْ» إذا سبقت بنفي نحو: ﴿ وَمَا مَسَّنَا

مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨]، ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]، أو استفهام نحو: ﴿ هَلۡ يَرَىٰكُم مِّنۡ أَحَدٍ ﴾ [التوبة: ١٢٧]، والباء وجوبًا في التعجب في صيغة «أفعل به» فقولك: أكرم بمحمدٍ مساوٍ لـ«كَرُمَ محمدٌ» في الإعراب، ومنه في القرآن ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾ [مريم: ٣٨].

وكثيرًا في فاعل كفىٰ اللازمة التي بمعنىٰ اكتفِ[1] نحو: ﴿ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٤]، ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٧]، ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ٥٠]، ومضارعة أيضًا ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣]، ودليل عدم اطراد زيادتها قول الشاعر:

عُمَـــيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّـــزْتَ غَادِيًـــا كَفَىٰ الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلمَـرْءِ نَاهِيًـا

والبعض يرىٰ اطراد زيادتها وأنَّ التي في البيت ليست بمعنىٰ «اكتفِ» ومن ثم لم تزد الباء، وكذا ما أريد لفظه من «حرف» كقولك: وَقَعَتْ «مِنْ» زائدةً، أو فعل كقولنا: تميزت «كان» عن أخواتها بوقوعها زائدة، أو جملة كما جاء في الحديث: «**رجحت بهنّ لا إله إلا الله**»[2].

ويشترط في الفعل أن يكون علىٰ صيغة «فَعَل» أي مبنيًا للمعلوم؛ لأنه لو كان مبنيًا للمجهول يسند لنائب الفاعل كما سيأتي.

ثالثًا: أو شبهه، وشبه الفعل هو المشتق الذي يعمل عمل فعله كاسم الفاعل مفردًا

---

(١) أمَّا التي بمعنىٰ أجزأ أو أغنىٰ نحو: يكفيك الوضوء، أي: يجزئك، يكفيني رَبُّك، أي: يغنيني، وقوله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو التي بمعنىٰ وقىٰ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَۚ ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ ﴾ [البقرة: ١٣٧]، فهي متعدية ولا يزاد في فاعلها الباء. انظر: مغني اللبيب (ص١٤٤، ١٤٥)، وانظر: أقوالهم فيها في الدر المصون (٣/ ٥٨٦، ٥٨٧).

(2) تقدم قريبا.

﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣]، أو مجموعًا ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾ [القمر: ٧]، وصيغة المبالغة كقوله ﷺ: «أَفَتَّانٌ أنتَ يا مُعاذ»(١) والصفة المشبهة بالفعل.

وكذا اسم الفعل الماضي نحو: سرعان ما تنتهي الحياة بمعنىٰ سَرُعَ انتهاؤها. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] أي: بَعُدَ مَوْعُودُكُم، أو اسم الفعل المضارع ويكون فاعله ضميرًا مستترًا وجوبًا تقديره «أنا» وذلك في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٢٣] أي: أتضجرُ، أو تقديره «نحن» كما في قوله تعالىٰ: ﴿ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ﴾ [القصص: ٨٢] أي: نعجب كأنَّ، أو اسم فعل الأمر وفاعله ضمير مستتر وجوبًا في نحو: حيَّ علىٰ الصلاة، أي: أقبل، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣] أي: أَسْرِع، ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: احضروا.

وكذلك المصدر العامل وأكثر وقوعه في القرآن مضافًا إلىٰ فاعله نحو: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] أي: أن دفع الله الناس، ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾ [مريم: ٢] أي: رَحِمَ رَبُّك عبدَه، ﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [النساء: ١٦١] أي: أخذوا الربا، وأكلوا أموال الناس، وقد يذكر المفعول بعده كما سبق أو لا يذكر(٢)، كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ ﴾ [يونس: ٥٨] أي: بفضله عليكم وبرحمته إياكم، ﴿ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [يونس: ٦٠] قرئ في الشواذ(٣) ﴿ وَمَا ظَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ ﴾.

---

(١) تقدم.

(٢) الفرق بين ذكر المفعول وعدم ذكره أنَّ ذكر المفعول أثر ظاهر لعمل المصدر فيه النصب كما عمل في فاعله الرفع محلاً لا لفظًا فينبه علىٰ ذلك في الإعراب بقولنا: من إضافة المصدر إلىٰ فاعله أو يقال: فاعل مرفوع محلاً مجرور لفظًا بالإضافة، ولا يلزم ذلك إذا لم يذكر المفعول لعدم وجود الأثر.

(٣) انظر: الدر المصون (٦/ ٢٢٧).

obeikandl.com

رابعًا: مقدم عليه، فالفاعل لا يتقدم علىٰ عامله وإنما يتقدم عليه عاملُه فعلاً ﴿ تَبَارَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٥٤] أو شبهه ﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [البقرة: ٦٩] ملفوظًا به حقيقة ﴿ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٩٥]، أو حكمًا إذا وقع بعده ما يفسره علىٰ سبيل الوجوب[(١)] في نحو: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ﴾ [الانفطار: ٢]، أو الرجحان إذا وقع بعد أداة استفهام كما في نحو: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن: ٦]، ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٢]؛ إذ الاستفهام أولىٰ بالأفعال، فلا يقال بالفاعلية في نحو: ﴿ ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وأجاز الكوفيون ذلك، ولذا رأىٰ المرادي عدم دخوله في التعريف[(٢)].

ثانيًا: إعراب الفاعل:

الفاعل مرفوع لفظًا أو محلاً أو تقديرًا وإليك البيان:

أولاً: الإعراب الظاهر: أ- فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة علىٰ آخره إذا كان صحيح الآخر.

١- مفردًا ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [الأنعام: ٤٠].

٢- جمع مؤنث سالمًا ﴿ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ ﴾ [هود: ١٠]، ﴿ جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

٣- جمع تكسير ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٥٨]، ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ [الأنعام: ٦١].

٤- ما في معنىٰ جمع التكسير ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]، ﴿ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ ﴾ [الحجرات: ١١]، ﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ ﴾ [سبأ: ١٤]، ﴿ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الجن: ١].

---

(١) علىٰ مذهب البصريين لاختصاص «إن» و«إذا» الشرطيتين بالفعل.

(٢) شرح الألفية للحسن بن قاسم المرادي (١/ ٢٦٠).

obeikandi.com

أو شبيهًا بالصحيح ﴿ ضَلَّ سَعْيُهُمْ ﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ ﴾ [طه: ٨٥]، ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ب- فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنىٰ ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَتِ الْفِئَتَانِ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، أو ملحق به ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٥].

ج- فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ [يوسف: ٩٤]، ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ ﴾ [الشعراء: ١٢٤]، أو لأنه جمع مذكر سالم ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿ لَّا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ ﴾ [الحاقة: ٣٧]، ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، أو ملحق به ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿ ءَامَنتُ بِهِ بَنُوا إِسْرَائِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠].

ثانيًا: الإعراب التقديري فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها:

١- التعذر، إذا كان الفاعل اسمًا مقصورًا: ﴿ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ ﴾ [هود: ٧٤]، ﴿ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴾ [عبس: ٤]، ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴿١٥﴾ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾ [الليل: ١٥-١٧].

٢- الثقل، إذا كان الفاعل اسمًا منقوصًا: ﴿ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [النور: ٣]، ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، ﴿ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ ﴾ [ق: ٤١].

٣- المناسبة، إذا كان الفاعل مضافًا لياء المتكلم: ﴿ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا ﴾ [نوح: ٦]، ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي ﴾ [الأنعام: ١٦١]، ﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الأنعام: ٨٠].

٤- انشغال المحل بحركة الجر الزائد ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٤٥]، ﴿ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٠]، ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ﴾ [ق: ٣٨].

٥- انشغال المحل بحركة الحكاية، وذلك في نحو: وقعت «مِنْ» زائدة، وقعت «كان» زائدة، جَاءَ جادَ الحقُّ، رجحت بهنّ لا إله إلا الله.

٦- المصدر المؤول ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿ وَمَا مَنَعَهُمۡ أَن تُقۡبَلَ مِنۡهُمۡ نَفَقَٰتُهُمۡ إِلَّآ أَنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ ﴾ [التوبة: ٥٤]، ﴿ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿ لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ ﴾ [يوسف: ١٣]، ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗا ﴾ [النساء: ١٩].

ثالثًا: الإعراب المحلي

ويكون ذلك مع الأسماء المبنية الضمائر والموصول والإشارة.

١- ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل في نحو: ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وفي الحديث «**لا يغفر الذنوب إلا أنت**»(١)، «**لا يأتي بالحسنات إلا أنت**»(٢).

٢- ضمير متصل مبني على الفتح ﴿ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، أو الضم ﴿ أَوۡحَيۡتُ إِلَى ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ ﴾ [المائدة: ١١١]، ﴿ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، ﴿ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي ﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿ مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا ﴾ [الأعراف: ١٩]، أو

(١) من حديث عبد الله بن عمرو رواه البخاري (٧٩٩).

(٢) رواه أبو داود (٣٩١٩).

السكون ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ ﴾ [التحريم: ١٠]، ﴿ يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [النمل: ٣٣]، في محل رفع فاعل، واجتمع في ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧] البناء علىٰ الضم والفتح والسكون أو الكسر ﴿ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ ﴾ [ق: ٣٠].

أمَّا نحو ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾ و﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾ فأصله «ولتسمعونَنَّ» «ليقولونَنَّ» فحذفت نون الرفع كراهية توالي الأمثال فالتقىٰ ساكنان «واو الجماعة ونون التوكيد» فحذفت واو الجماعة وبقيت الضمة للدلالة عليها فيقال في الإعراب، واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

٣- اسم إشارة مبني علىٰ الكسر في محل رفع فاعل ﴿ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴾ [الكهف: ٣٥]، ﴿ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [الأنعام: ٨٩]، ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩].

٤- اسم موصول مبني علىٰ السكون ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ءَامَنَ ﴾ [غافر: ٣٠]، في محل رفع فاعل.

٥- اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١١٨].

٦- عدد مبني علىٰ فتح الجزأين في محل رفع فاعل في نحو: حَضَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً.

ثالثًا: أحكام الفِعْل مع الفاعل

أولاً: إلحاق علامة تثنية أو جمع بالفعل:

هذه المسألة كَثُرَ فيها الكلام، وتعددت فيها الأقوال، والذي أعتقد صوابه فيها هو مذهب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومؤداه أنَّ للعرب في ذلك لغتين فصيحة وأفصح، ودليله السماع وهو أصل الأصول في علمٍ أساسُه استقراءُ كلامِ العربِ وإليك البيان.

أ- المشهور من كلام العرب والذي عليه عامة ما في التنزيل هو عدم إلحاق علامة تثنيه أو جمع بالفعل إذا كان الفاعل مثنىٰ أو جمعًا وهذا واضح جليٌّ لا إشكال فيه ﴿ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، ﴿ تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلم ترد: التقيا، تراءتا، قالا، يحكمان.

﴿ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢]، ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١]، ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر: ٥١] فلم ترد: كرهوا، يفلحون، قالوا، يقومون، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠] ولم ترد: وقلن.

ب- من العرب من يلحق بالفعل الذي فاعله مثنىٰ ألف الاثنين فيقولون: أَقْبَلَا الرجلان، وقال شاعرهم:

تَــوَلَّى قِتَــالَ المَــارِقِينَ بِنَفْــسِهِ وَقَــدْ أَسْــلَمَاهُ مُبْعَــدٌ وَحَمِــيمُ

ويلحق بالفعل الذي فاعله جمع مذكر أو ما في معناه واو الجماعة، فيقولون: أكلوني البراغيث وعليه قول الشاعر:

يَلُومُــونَنِي فِي اشْــتِرَاءِ النخيــلِ (م) قَــوْمِي فَكُلُّــنْ يَعْــذِلُ

وقول الآخر:

نَـصَرُوكَ قَـوْمِي فَـاعْتَزَزْتَ بِنَـصْرِهِمْ وَلَــوْ أَنَّهُــمْ خَــذَلُوكَ كُنْــتَ ذَلِــيلَا

ويلحق بالفعل الذي فاعله جمع مؤنث نون النسوة، وعليه قول الشاعر:

رَأَيْـنَ الغَـوَانِي الـشَّيْبَ لَاحَ بِعَـارِضِي فَأَعْرَضْــنَ عَنِّــي بِالْخُــدُودِ النَّــوَاضِرِ

وشواهد هذه اللغة من الأشعار ليست بالقليلة ولو اقتصر السماع عليها لجاز حملها علىٰ الضرورة أو الشذوذ أو الندرة التي لا يقاس عليها، ولكن لهذه اللغة شواهد من أفصح الكلام وهو كلام الله تعالىٰ: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ

ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا ﴾ [مريم: ٨٧]، وقُرئ في الشواذ ﴿ قَدۡ أَفۡلَحُواْ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ وكلام سيد الخلق ﷺ في الصحيح: «**يتعاقبون فيكم ملائكة**»(١)، وكلام عمر رضي الله عنه في سنن أبي داود: «ذِئْرَنَ النِّسَاءُ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِنَّ فَرَخَّصْ فِي ضَرْبِهِنَّ»(٢).

وعليه ما كان لأحد أن يرد لغة وردت في القرآن وكلام نبينا العدنان وأقوال صحبه الكرام نحوي أو غيره، بل وخاصة النحوي وهذا ما يجب تقريره وهو أنَّ النحاة لم يردوا هذه اللغة وإنما رفضوا اعتبار الضمائر علامات للتثنية والجمع وإسناد الفعل للاسم الظاهر المثنىٰ والمجموع بعده؛ لأنَّ ذلك يجعل الضمائر حروفًا لا محل لها من الإعراب ولم توضع لذلك بل وضعت ليسند إليها(٣)؛ ولأن إلحاق الحرف يكون لمعنىٰ ولا حاجة إليه فالتثنية والجمع مستفدان من الاسم الظاهر، ولأنه لا يسوىٰ بين الضمائر وعلامة التأنيث للفرق بينهما، ولذلك رفضوا حمل القرآن علىٰ هذه اللغة الضعيفة أو المردودة علىٰ تعبير بعضهم ووجدوا لها تخريجين معتبرين علىٰ أصولهم وأقيستهم ففي نحو ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣]، و«**يتعاقبون فيكم ملائكة**»(٤) إعربان لم يختلف فيهما النحاة(٥):

الأول: أنَّ الاسم الظاهر (الذين - ملائكة) مبتدأ مؤخر، والجملة الفعلية قبله (أسروا - يتعاقبون) خبر مقدم، وهذا محل اتفاق عندهم؛ لأن البصريين يمنعون التقديم والتأخير إذا كان الفعل مسندًا لضمير مستتر وليس بارزًا، فنحو: ﴿ قُلۡ صَدَقَ ٱللَّهُۗ ﴾ [آل عمران: ٩٥]، تتعين فيها الفعلية، ونحو: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]

---

(١) من حديث أبي هريرة (٦٩٩٢).

(٢) من حديث عبد الله بن أبي ذباب رواه أبو داود (٢١٤٦).

(٣) باستثناء الكاف في «أرأيتك» لوقوعها بعد تاء الخطاب ولا يجتمع ضميران لمعنىٰ واحد إلا في نحو «عدمتني وفقدتني». انظر كتابنا: أثر السياق من (ص ١٥٣ إلىٰ ص ١٦٠).

(٤) تقدم.

(٥) هناك في الآيتين أعاريب أخر متعلقة بسياق الآيات، وإنما اقتصرت علىٰ ما يتعلق بهذا التركيب.

تتعين فيها الاسمية ويمتنع التقديم والتأخير لوقوع اللبس به، والكوفيون يجيزون ذلك مطلقًا، فكلاهما يجيز الوجهين في نحو ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن: ٦]، وكذلك ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٧١].

الثاني: أنَّ الضمير المتصل بالفعل هو الفاعل والاسم الظاهر بعده بدل منه ولا خلاف في إبدال الظاهر من المضمر إذا كان للغائب نحو: ﴿ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ ﴾ [مريم: ٨٠]، وقولهم: اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ، وإنما الخلاف في الإبدال من ضمير المتكلم أو المخاطب ويبقىٰ الإعراب الثالث هو المرجوح عند جمهورهم أو هو أضعفهم؛ لأنه حمل علىٰ لغة ضعيفة، أو لأن الأفصح عدم إلحاق علامة بالفعل كما ذكر السمين الحلبي[(١)]، ومع ذلك فهو وجه ثالث ذكره المعربون وارتضاه ابن مالك في شرح التسهيل ونص عليه في ألفيته مع الإقرار بأنه قليل بالنسبة لعدم الإلحاق وأنَّ ترك الإلحاق أفصح فقال:

وَجَـــرِّدِ الفِعْـــلَ إِذَا مَـــا أُسْـــنِدَ لاثنـين أو جَمْـعٍ كـــ(فَـازَا الـشهُدَا)
وَقَـــدْ يُقَـــالُ: سَـــعِدَا وَسَـــعِدُوا وَالْفِعْـــلُ لِلَظَّـــاهِرِ، بَعْـــدُ، مُـــسْنَدُ

وسماها لغة «**يتعاقبون فيكم ملائكة**» تيمنًا بالحديث الشريف واستبدالاً لتسمية النحاة لها بلغة «أكلوني البراغيث».

ولذلك لم ينصف صاحب النحو المصفىٰ رحمه الله هذه اللغة في كتابه، وتحامل عليها ووصفها بأنها رديئة وأنها لغة العوام والصبيان الصغار الذين لم يتمرسوا بالفصاحة[(٢)]، وقد نال الكتاب من الشهرة بين الدارسين ما جعلهم به متأثرين؛ فوضعت المناهج الدراسية علىٰ تخطئة هذه اللغة ورفضها وجاءت التدريبات علىٰ طريقة صوِّب الخطأ،

---

(١) انظر: الدر المصون (٤/ ٣٧٠، ٣٧٢).

(٢) النحو المصفىٰ لأستاذي الدكتور/ محمد عيد (ص٤٠٢).

أو اختر الصحيح وما ذلك الفعل منهم بصحيح، وأنَّ بعض شراح رياض الصالحين من المعاصرين علقوا علىٰ قول عمر ﷺ: «ذَئِرْنَ النِّسَاءَ» بأنه علىٰ لغة «أكلوني البراغيث» والأفصح أن يقال: ذَئِرَتِ النِّسَاءُ[١] فأحسنوا ببيان علاقة الفصيح بالأفصح وإن كنت أرىٰ أن الأدق أن يقال: الأكثر بدلاً من الأفصح. فقد قال الزمخشري: والصحيح أنها لغة حسنة[٢]،وقال السهيلي: «ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح، ما يدل علىٰ كثرة هذه اللغة وجودتها»، وقال المرادي: «ولا يقبل قول مَنْ أنكرها»[٣].

والخلاصة أنَّ الأولىٰ بلغة شواهدها في العربية عديدة وتخريجها علىٰ أوجه إعرابية صحيحة أن تكون محلّ قبول وإن استخدمها العوام فليس كل ما يقوله الناس غير فصيح والعبارات التي وردت عليها شائعة منتشرة بين المتمرسين والمتخصصين أيضًا كـ: ظلموني الناس، وفاتونا الحبايب ومن الدراسات المنصفة لهذه اللغة دراسة الدكتور/ رمضان عبد التواب[٤].

ثانيًا: إلحاق علامة التأنيث بالفعل

أ- طريقة الإلحاق:

تلحق تاء التأنيث الزائدة الفعل وشبهه للتفرقة بين المذكر والمؤنث مِمَّا أسند إليه الفِعْل ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِي ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ [القمر: ١] وذلك علىٰ ثلاث صور:

أ- تاء التأنيث الساكنة، تلحق الفعل الماضي ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ [القصص: ٢٦]، وتحرك بالكسر عند التقاء الساكنين ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وبالفتح

---

(١) انظر: نزهة المتقين (١/ ٢٣٦).

(٢) الكشاف (٣/ ١٠٢).

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/ ٢٦٣، ٢٦٤).

(٤) انظر: فصول في فقه العربية (٩٨-١٠١).

إذا كان الفاعل ألف الاثنين ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١].

ب- تاء التأنيث المتحركة، تقع في أول الفعل المضارع محركة بالفتح إذا كان الماضي ثلاثيًا ﴿ إِذْ تَمْشِيٓ أُخْتُكَ ﴾ [طه: ٤٠]، لأنَّ الماضي مشىٰ، وكذا إذا كان خماسيًا ﴿ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ ﴾ [مريم: ٩٠]؛ لأن الماضي انشق، أو سداسيًا ﴿ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم ﴾ [الرعد: ٢٨]؛ لأن الماضي اطمأنَّ، ومحركة بالضم إذا كان الماضي رُبَاعِيًّا ﴿ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ﴾ [الطلاق: ٦]؛ لأن الماضي أرضع، وفاعلها إمَّا اسم ظاهر كما سبق أو ضمير مستتر تقديره هي ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي ﴾ [القصص: ٢٥] واجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [القصص: ١٣]؛ والتاء في هذه المواضع للمضارعة والتأنيث بخلاف تاء المضارعة والخطاب التي فاعلها ضمير مستتر تقديره أنت ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠] أو ألف الاثنين ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ [يونس: ٨٩] أو واو الجماعة ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب: ١٠] فالأولىٰ للتفرقة بين المذكر والمؤنث، والثانية للتفرقة بين الخطاب والغياب، ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ﴾ [النساء: ١٠٤].

ج- تاء التأنيث المتحركة التي تلحق أواخر الأسماء المشتقة العاملة عمل الأفعال ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾ [الإنسان: ١٤]، ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣]، للتفرقة بين المذكر والمؤنث ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ ﴾ [هود: ٧١]، ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ ﴾ [الرعد: ٣٣]، ومن ثَمَّ لا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾ [البقرة: ٦٨]، ومن اجتماعهما ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فإذا لحقت المذكر كانت للمبالغة كقولنا: علامة وفَهَّامة وكذا إذا لحقت الوصف الخاص بالمؤنث كقوله تعالىٰ: ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ [الحج: ٢] فليس هناك رجل مرضع.

تنبيه:

إذا كان الفاعل نون النسوة لا تلحق الفعل علامة تأنيث لعدم اجتماع علامتين للتأنيث على كلمة واحدة فيكتفى بنون النسوة ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلا يقال: ترضعن أو تتربصن[(١)] ولذلك أيضًا تحذف التاء المتحركة من الوصف إذا جُمِعَ جمع مؤنث سالمًا ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ ﴾ [النساء: ٣٤] جمع صالحة وقانتة وحافظة.

ب- حكم إلحاق التاء

إلحاق التاء بالفعل إمَّا واجب وإمَّا جائز، والجائز إمَّا شائع وإمَّا قليل وإليك التفصيل:

أولاً: وجوب إلحاق التاء: يجب إلحاق التاء بالفعل في حالتين:

الأولى: إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا[(٢)] متصلاً بالفِعْل ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ ﴾ [طه: ٤٠]، ﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ ﴾ [الذاريات: ٢٩].

الثانية: إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً مستترًا تقديره «هي» يعود على مؤنث حقيقي ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ ﴾ [القصص: ٢٥]، فالفعلين ﴿ تَمْشِى ﴾، ﴿ قَالَتْ ﴾ فاعلهما ضمير مستتر يعود على ﴿ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ تقديره هي، أو مجازي ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ﴾ [يس: ٣٨]، ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١] أو ما يعامل معاملة المؤنث من جمع ما لا يعقل ﴿ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ﴾ [الانفطار: ٢].

---

(١) إلا أنه قُرئ في الشواذ ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾، ذكرها ابن مجاهد في السبعة وليست في كتب القراءات المعتمدة. انظر: معجم القراءات (٣/ ١٨٣).

(٢) المؤنث الحقيقي هو كل ما له فرج، أو كل ما يلد «بقرة - ناقة» أو يبيض «حية - نملة».

وقد اجتمعت حالتا الوجوب في مواضع منها: ﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ [الحج: ٢].

ثانيًا: جواز إلحاق التاء

يجوز إثبات التاء وحذفها في المواضع الآتية:

أ- إذا اختل شرط من شروط الوجوب وذلك فيما يلي:

١- إذا كان الفاعل أو الاسم المسند إليه[(١)] مؤنثًا مجازيًا غير حقيقي متصلاً أو منفصلاً ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ﴾ [الشعراء: ١٤١]، ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [الرحمن: ٣٧]، ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ [الواقعة: ١]، ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة: ٢]، ﴿ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾ [الطور: ٩]، ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ ﴾ [المزمل: ١٤]، وإن كان أكثر ما في التنزيل علىٰ إثبات التاء إلا أنه ليس بواجب بل مستحسن؛ لأنَّ فيه مراعاة لأصل نوع الكلمة فهي مؤنثة وأمَّا دليل عدم الوجوب فقوله تعالىٰ: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩] فإن قلت[(٢)]: يحتمل تأويلها بجُمعَ النُورَان، قلت: لا حاجة للتأويل وجواز الحذف عليه من كلام العرب ألف دليل، ويكفينا ما قرئ تواترًا بالتأنيث والتذكير من قوله تعالىٰ: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٥]، ﴿ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه: ١٣٣]، ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [الروم: ٥٧]، ﴿ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ ﴾ [الحديد: ١٥] وكذلك ما جاء بالإثبات والحذف ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ ﴾ [هود: ٩٤]، ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٦٧]،

---

(١) وذلك لأن هذه الأحكام ليست خاصة بالفاعل وإنما بالفعل ومن ثَمَّ تنطبق علىٰ نائب الفاعل واسم كان.

(٢) خصصت الآية الكريمة لأنها الوحيدة التي أجمع القراء عليها بالتذكير مع اتصال نائب الفاعل بها، أما مع كان فلفظ الصلاة ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٥] والعاقبة في أكثر من موضع ﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وأجريت الحوار؛ لأن بعض الناس يُنْكِر أن يقال: سطع الشمس.

﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٌ ﴾ [يونس: ٥٧].

٢- إذا كان المسند إليه مؤنثًا حقيقًا غير متصل بالفعل ﴿ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ﴾ [المائدة: ١]، ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ كُرۡهٗا ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿ فَسَتُرۡضِعُ لَهُۥٓ أُخۡرَىٰ ﴾ [الطلاق: ٦]، ولغة القرآن مع المفردة المؤنثة إثبات التاء مع الفعل على الأفصح أمَّا قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، فقد قرئ «يكن» بالتذكير فمحتمل والأرجح أن يكون اسم كان ضمير الشأن أو الجلالة وليست (صاحبة)[(١)] ويجوز في الكلام: جلس في الدار هند، وجاءني امرأتي، كما حكى سيبويه: حَضَر القاضِي اليوم امرأة، ومنه قول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطَلَ أَمُّ سُوءٍ

وفي الحديث «أتى النبيَّ ﷺ امرأةٌ من الأنصار»[(٢)] والراجح أنَّ المؤنث الحقيقي إذا جُمِعَ جَمْعَ تصحيحٍ أخذ حكمه في التذكير والتأنيث مفردًا خلافًا للكوفيين الذين يجيزون إثبات التاء وحذفه مع الاتصال أيضًا قال تعالى: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ [النساء: ٢٣] بإثبات التاء مع الفعل، وقال: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ ﴾ [الممتحنة: ١٢]، ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ ﴾ [الممتحنة: ١٠] بحذف التاء مع الفعل.

٣- إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على ما يحتمل التذكير والتأنيث كاسم الجنس الجمعي قال تعالى: ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧]، بتأنيث الوصف ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴾ [القمر: ٢٠] بتذكير الوصف، ومن ثَمَّ إذا تلاه الفعل جاز التأنيث والتذكير بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا ﴾ [البقرة: ٧٠] بدون التاء وقرئ «تَشَّابَهُ» مضارعًا بالتاء وأيضًا «يَشَّابه» مضارعًا بالياء[(٣)]، وعليه فيجوز في الكلام: البقر أتى،

(١) انظر: المحتسب لابن جني (١/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(٢) من حديث جابر رواه ابن حبان (١١٣٨).

(٣) انظر: دراسات للشيخ عضيمة (ق٣) (١/ ٤١٦).

والبقر أتت، وكذلك كل ما ذكِّر وأنث في كلامهم كالسبيل والطاغوت[١] فتقول: السبيل اتَّضَحَ، أو اتضحت، والطاغوت اندحر، أو اندحرت، وكذلك إذا عاد علىٰ اسم لفظه مذكر ومعناه مؤنث كـ«مَنْ» و«ما» الموصولتين واجتمع ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ [الأحزاب: ٣١] وقرئ تواترًا و«يَعْمَل» وقرأ بعضهم «تقنت»[٢].

ب- إذا كان المسند إليه جمعًا أو ما في منزلته ومجموع ذلك خمسة أشياء أجمعوا علىٰ ثلاثة واختلفوا في اثنين أمَّا المجمع عليه فما يلي:

١- جمع التكسير، لصحة تأويله بالجمع فيذكر، أو الجماعة فيؤنث. وإن كان جمعًا لمؤنث حقيقي وذلك لأنَّ الحقيقي ما له فرج وهذا الحد يصدق علىٰ المفرد لا علىٰ الجمع[٣].

قال سبحانه: ﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٥٨]، وقال: ﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ [الشعراء: ٦١]، وقال جل شأنه: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿ وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا۟ ﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [البقرة: ١١٣].

ومما ورد بالتذكير والتأنيث والمسند إليه واحد الملائكة والرسل قال تعالىٰ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الحجر: ٣٠]، ﴿ ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ [يوسف: ١١٠]، وقال: ﴿ جَآءَتْ رُسُلُنَا ﴾ [هود: ٧٧]، ﴿ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ٤٢] وكذلك جنود وقلوب والأنهار مما مفرده مذكر فالتذكير في ﴿ يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٧]، ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ ﴾ [النمل: ١٧]، والتأنيث في ﴿ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ ﴾ [الأحزاب: ٩]، وبقية مواضع القلوب والأنهار ولم يرد مما مفرده مؤنث بالتذكير والتأنيث سوىٰ لفظة «أمم ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ۖ ﴾ [العنكبوت: ١٨]، ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ

(١) انظر: النحو القرآني (١/ ٢٣).

(٢) انظر: الدر المصون (١/ ٤٢٦).

(٣) انظر: شذور الذهب (ص١٧٥).

أُمَمٌ ﴾ [الرعد: ٣٠] وقرئ تواترًا ﴿ لَّا تَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ ﴾ [الأحزاب: ٥٢] و﴿ لَّا تَحِلُّ ﴾ (١).

والأكثر إبقاء التاء فيما مفرده مؤنث ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ ﴾ [الرعد: ٣٠]، ﴿ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورىٰ: ٣٠].

٢- اسم الجمع، قال تعالىٰ: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وقال: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وقال تعالىٰ: ﴿ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ ﴾ [الصف: ١٤]، وقال: ﴿ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ﴾ [النساء: ٨١]، قال تعالىٰ: ﴿ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الجن: ١]، وقرئ تواترًا ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ ﴾ [الكهف: ٤٣] «يكن» بالتذكير.

٣- اسم الجنس الجمعي، قال تعالىٰ: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال الله عز وجل: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [الروم: ٢] ويجوز في الكلام أن تقول: تخرج الكلم من فيه كأنها حبات لؤلؤ منتظم، وانتصر الروم.

وأمَّا المختلف فيه فشيئان:

١- جمع المذكر السالم نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١] فالجمهور علىٰ منع إلحاق التاء به، والكوفيون يجيزون علىٰ تأويله بالجماعة، فتأويل: انتصرت المسلمون، انتصرت جماعة المسلمين، وحذف المضاف إليه وحل المضاف محله، واستدلوا بقوله تعالىٰ: ﴿ ءَامَنتُ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠].

٢- جمع المؤنث السالم نحو: ﴿ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [المؤمنون: ٧١]، ﴿ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧]، ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦] فالبصريون يوجبون إثبات التاء، والكوفيون والفارسي يجيزون إثباتها وحذفها. والحق أن جمع المؤنث السالم يأخذ حكم مفرده، فما كان مفرده مؤنثًا مجازيًا جاز إثبات التاء

(١) انظر: الدر المصون (٩/ ١١٧).

﴿ وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ ﴾ [يونس: ١٠١]، ﴿ مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وحذفها ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، ﴿ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ومثال حذفها مع الاتصال قوله تعالىٰ: ﴿ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ﴾ [هود: ١٠] وما كان مفرده مؤنثًا حقيقيًا لم يجز فيه الإثبات والحذف إلا مع الفصل وذلك لغة القرآن قال تعالىٰ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، وقال: ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ومنه أيضًا: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤]؛ لأن الكلام عن مَنْ يجوز نكاحهنّ.

أما احتجاج الكوفيين بقول الشاعر: «بكىٰ بناتي» وقول الآخر: «تمنىٰ ابنتاي» فلا ينهض دليلاً من السماع؛ لأن النَّظْم مظنة الاضطرار، وللخلاف في مثل بنات، ولاحتمال أن يكون «تمنى» مضارعًا أصله «تتمنى» كقوله تعالىٰ: ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: ١٤].

ج- إذا كان المسند إليه فاعلاً لفعل المدح أو الذم وإن كان مؤنثًا حقيقيًا متصلاً بالفعل وذلك لأن المراد الجنس وليس الشخص فتحذف التاء باعتبار الجنس وتبقىٰ باعتبار الأصل فيقال: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، واستحسن العرب والنحاة حذف التاء لوضوح معنىٰ الجنس في الكلام ومن شواهده قوله تعالىٰ: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٤]، وقول عمر رضي الله عنه: «نعم البدعة هذه»[(١)]، وتوهم البعض أنَّ ترك التاء أحسن من إثباتها[(٢)] وليس الأمر كذلك فالترك مستحسن وليس أحسن لأن الترك محمول علىٰ المعنىٰ والحمل علىٰ اللفظ أولىٰ وأيضًا الحمل علىٰ الأصل أولىٰ ومن ثَمَّ فإثبات التاء أحسن وعليه قوله ﷺ: « **بئست البطانة** »[(٣)]، وقوله عن الولاية: «**نعمت المرضعة وبئست الفاطمة**»[(٤)] وأحيانًا يثبتون التاء مراعاة للمخصوص بالمدح أو الذم

---

(١) رواه البخاري (١٩٠٦).

(٢) انظر: النحو القرآني (ظفر) (ص١٩٦).

(٣) من حديث أبي هريرة رواه أبو داود (١٥٤٧).

(٤) من حديث أبي هريرة رواه النسائي (٤٢١١).

وإن كان الفاعل مذكرًا ومنه قول الشاعر:

نِعْمَتْ جَزَاءُ المُتَّقِينَ الجَنَّة دَارُ الأَمَانِي وَالمُنَى وَالمِنَّة

مسألتان حول إلحاق علامة التأنيث:

الأولى: يرى جمهور النحاة وجوب حذف التاء إذا كان الفصل بـ«إلا» نحو: ما قام إلا هند، على تقدير: ما قام أحد إلا هند، فالفعل مسند إلى مذكر والمؤنث تابع له، ومن ثم فإن حذف التاء واجب وما ورد من الإثبات فنادر قليل وبعضهم جعله ضرورة تختص بالشعر كقول ذي الرمة:

فَمَا بَقِيتَ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

والحق أنَّ ترك التاء أفصح وبه جاء التنزيل ﴿ مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ ﴾ [سبأ: ١٤] وفي الحديث: «ما بقي إلا كتفها»[(١)] إلا أن إثبات التاء فصيح جائز شعرًا أو نثرًا فقد قرئ قوله تعالى: ﴿ فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ ﴾ [الأحقاف: ٢٥] «ترى» بالتأنيث، وكذا قوله تعالى: ﴿ إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [يس: ٢٩] «صيحةٌ» بالرفع، فإثبات التاء يجعل الفعل مسندًا لما بعد «إلا» لا لمقدَّرٍ فتقول: ما جاءت إلا فاطمة.

الثانية: ورد في السماع حذف التاء فيما يجب فيه إثباتها، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: قَالَ فُلَانَة وقول الشاعر:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا

وذلك كله يحفظ ولا يقاس عليه.

وكذا إذا كان الفاعل ضميرًا يعود على مؤنث مجازي كقول الشاعر:

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

---

(١) من حديث عائشة رواه الترمذي (٢٤٧٠) وقال: صحيح.

وقول الآخر:

إِنَّ الـــسَّمَاحَةَ وَالْمُـــرُوءَةَ ضُـــمِّنَا قَـبْرًا بِمَـرْوَ عَـلَىٰ الطَّرِيـقِ الوَاضِـحِ

الرتبة في الجملة الفعلية:

أولاً: الرتبة بين الفعل والفاعل:

هي رتبة محفوظة عند الجمهور فلا بد للعامل أن يسبق المعمول أي لا بد أن يتقدم الفعل علىٰ الفاعل ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ [القمر: ١]، ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١] سواء كان الفاعل ظاهرًا أو مستترًا واجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ [الرعد: ٣٩]، فلا يجوز في نحو: ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [آل عمران: ١٥٦] أن يكون الاسم الجليل فاعلاً مقدمًا علىٰ الفعل، بل هو مبتدأ والفعل وفاعله المستتر خبره.

ويجيز الكوفيون تقديم الفاعل علىٰ الفعل علىٰ نية التأخير، وعليه فهم يجيزون في نحو ﴿ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، ﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الفرقان: ٨] أن يقال: الجمعان التقىٰ، والظالمون قال، ويوجب البصريون أن يقال: الجمعان التقيا، والظالمون قالوا، وهو الصحيح، وهي لغة التنزيل.

ويجيزون في نحو ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦] كون الجملة فعلية علىٰ التقديم والتأخير.

ثانيًا: الرتبة بين الفعل والمفعول

الرتبة بينهما رتبة حرة فالأصل جواز تقديم كل منهما علىٰ الآخر ما لم يكن هناك موجب لتقديم أحدهما علىٰ الآخر قال تعالىٰ: ﴿ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر: ٢]، وقال: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [الزمر: ٦٦]، وقال سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأحزاب: ٤]، وقال: ﴿ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص: ٨٤]، وأمثلة تقديم المفعول جوازًا كثيرة منها: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ

مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴾ [الزمر: ١٤]، واجتمع التقديم والتأخير جوازًا في قوله تعالىٰ: ﴿ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ولهذا التقديم والتأخير أسرار يعرفها أهل الفصاحة والبيان الأخيار.

أ- تقديم الفعل علىٰ المفعول وجوبًا.

يرجِعُ وجوب تقديم الفعل إمَّا لنوعه أو نوع مفعوله أو عامله:

١- إذا كان الفعل العامل فعل التعجب في قولنا: ما أَجْمَلَ السماء! قال الشاعر:

مَا أَجْمَلَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الكُفْرَ وَالإِفْلاَسَ لِلرَّجُلِ

ومنه في القرآن: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ [عبس: ١٧]، ويحتمله قوله تعالىٰ: ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار: ٦].

٢- إذا كان المفعول به مصدرًا مؤولاً مكونًا من أَنَّ واسمها وخبرها كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ [الأنعام: ٨١] فلا يجوز ولا أنكم أشركتم تخافون.

أو أن المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وخبرها كقوله تعالىٰ: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٥]، ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ﴾ [التغابن: ٧].

٣- إذا كان الفعل مسبوقًا بأداة جزم كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

٤- إذا كان الفعل منصوبًا بـ«أن» كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر: ١١]، فلا يجوز أن يقال: أن الله أعبد أو «كي» أو «لن» كقوله تعالىٰ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧]، أو «إذن» كقولك لمن يقول لك: سيأتيك محمدٌ غدًا، إذن أكرم محمدًا، فلا يجوز: إذن محمدًا أُكْرِمَ.

تنبيه:

إذا كان الفعل يُكَوِّنُ مصدرًا مع حرف غير ناصب مثل: «لو» و«ما» جاز تقديم المفعول عليه فيجوز في نحو: وددت لو تكرم أباك، أن تقول: وددت لو أباك تكرم، وفي قول الشاعر:

لَقَدْ أَسْمَعْتَ مَا نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لاَ حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي

أن يقال: لقد أسمعت ما حيًّا ناديت.

وينطبق ذلك علىٰ متعلق الفعل كقوله تعالىٰ: ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ تَغۡفُلُونَ عَنۡ أَسۡلِحَتِكُمۡ وَأَمۡتِعَتِكُمۡ﴾ [النساء: ١٠٢] فيجوز: لو عن أسلحتكم وأمتعتكم تغفلون.

ب- تقديم المفعول به علىٰ الفعل وجوبًا:

يتقدم المفعول وجوبًا علىٰ عامله في ثلاث حالات.

الأولىٰ: أن يكون ضميرًا منفصلاً بحيث لو تأخر عن الفعل لوجب اتصاله نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] فلو تأخر لوجب أن يقال نعبدك ونستعينك وهذا ليس مرادًا؛ لأنه لا يفيد الحصر المستفاد من التقديم، ونظيره قوله تعالىٰ: ﴿ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ ﴾ [الأنعام: ٤١]، ﴿ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ ﴾ [القصص: ٦٣]، فلو تأخر لقيل: بل تدعونه، ما كانوا يعبدوننا.

فإذا كان الفعل ناصبًا لمفعولين ضميرين نحو: ﴿ زَوَّجۡنَٰكَهَا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ ﴾ [الحجر: ٢٢]، ﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود: ٢٨]، وقوله: «**اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه**»[(١)]، جاز في الثاني التقديم والتأخير فيقال: زوجناك إياها، وإياها زوجناك، وفإياه أسقيناكم وفأسقيناكم إياه، أإياها نلزمكم، وأنلزمكم إياها، ولم يكن تقديم الضمير واجبًا، ومن ذلك في كلام سيد المرسلين قوله: «**ملكك الله إياها**»[(٢)].

---

(١) من حديث أبي سعيد رواه أبو داود (٤٠٢٠).

(٢) من حديث عبد الله بن جعفر رواه أبو داود (٢٥٤٩).

الثانية: أن يكون اسمًا له الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٠].

ومِن ذلك الحديث «**فلينظر أحدكم مَنْ يخالِلُ**»(١) وتحتمل «مَنْ» في الحديث الموصولية، وتقول: مَنْ أكرمت؟ وما صنعت؟ وكم ثوبًا اشتريت؟

ويخرج عن المفعولية من أسماء الاستفهام كيف ومتىٰ وأين، ومن أسماء الشرط أينما وحيثما وكيفما ومتى.

ويخرج عن لزوم الصدارة والتقديم «ماذا» لدخول «ذا» والدليل قوله ﷺ لعمرو بن العاص رضي الله عنه: «**تشترط ماذا؟**»(٢) وقول عائشة رضي الله عنها: «أقول ماذا؟ وأفعل ماذا؟»(٣) وهو في الصحيح.

الثالثة: أن يكون الفعل واقعًا في جواب «أمّا» وليس هناك فاصل بين أمَّا والفعل سوىٰ المفعول كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحىٰ: ٩-١٠] وذلك لأنّ الفاء لا تعقب أمَّا فتعيّن تقديم المفعول للفصل، وكذلك متعلق الفعل كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحىٰ: ١١] فإذا وُجِدَ فاصل غير المفعول جاز التقديم فتقول: أمَّا في رمضان فافعل الخيرَ أو فالخير افعل.

ويجب التقديم كذلك إذا كانت أمَّا مقدرة في الكلام كقوله تعالىٰ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٣-٥] فالتقدير: وأمَّا ربك فكبر، وأمَّا ثيابك فطهر، وأمَّا الرجز فاهجر، وكذا المتعلق ﴿وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ﴾ [المدثر: ٧] أي: وأمَّا لأمر ربك فاصبر.

---

(١) من حديث أبي هريرة رواه أبو داود (٤٨٣٣).

(٢) من حديث عمرو بن العاص رواه ابن خزيمة (٢٥١٥).

(٣) رواه البخاري (٤٤٧٩).

ثالثًا: الرتبة بين الفاعل والمفعول

رتبة حرة فالأصل[1] جواز تقديم أحدهما علىٰ الآخر ما لم يكن هناك موجب لتقديم أحدهما، وذلك نحو: ﴿ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [المؤمنون: ١٠٤]، ﴿ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الأنفال: ٥٠]، ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٤١]، ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧].

أ- تقديم الفاعل وجوبًا في الحالات التالية:

١- إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميرًا متصلاً كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ﴾ [الأعراف: ١١]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف: ١٠١]، ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا ﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿ تُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ ﴾ [الأنفال: ٦]، ﴿ مَّا فَعَلُوهُ ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ ﴾ [التوبة: ١٣].

٢- إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً والمفعول به اسمًا ظاهرًا كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ﴿ وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿ دَعَوْتُ قَوْمِى ﴾ [نوح: ٥]، ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿ بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ ﴾ [الزخرف: ٢٩]، ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿ وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومنه الضمير المستتر وجوبًا ﴿ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ ﴾ [الزمر: ٢]، ﴿ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ ﴾ [الجاثية: ٣٤]، ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ ﴾ [مريم: ٤٧].

---

(١) الأصل في الرتبة بينهما وليس الأصل في ترتيب الجملة من وقوع الفعل ثم الفاعل ثم المفعول كقوله تعالىٰ: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩].

٣- إذا خفيت العلامة الإعرابية نحو: ضرب موسىٰ عيسىٰ، ولم يكن هناك قرينة لفظية نحو: ضرب ليلىٰ موسىٰ، أو معنوية، نحو: أكل الكمثْرَىٰ مصطفىٰ، تُبيِّن الفاعل من المفعول وجب أن يكون المقدم فاعلاً لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول، ومنه في القرآن ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وإن أجاز البعض[(١)] العكس لزوال الإبهام لأنه معلوم أن الذاكرة غير الناسية وأن الذاكرة هي التي تذكر، والجواب أنَّ الإبهام ما زال مستمرًا بدليل ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾ فلو كانت المرادة وقدمت لقيل: «فتذكرها الأخرى»[(٢)].

ومما خفي إعرابه وأظهرته القرينة قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَلۡقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ [الشعراء: ٤٥] فالمعنىٰ عيّن الفاعل ﴿ مُوسَىٰ ﴾، والمفعول ﴿ عَصَاهُ ﴾ فالتقديم هنا جائز ليس واجبًا ومن ثَمَّ يجوز أن يقال: ألقىٰ عصاه موسى.

٤- إذا كان المفعول محصورًا وجب تقديم فاعله عليه، وفرَّق النحاة بين الحصر بـ«إنما»، وبـ«ما» و«إلا».

أ- اتفق النحاة علىٰ وجوب تقديم الفاعل إذا كان المفعول محصورًا بـ«إنما» لأنه لا يظهر حصر المفعول إلا بتأخيره ومن ثَمَّ فلا يجوز تقديمه، فإذا قلت: إنما ضرب زيد عمرًا، اتضح انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروبًا من شخص آخر، فإذا قدمت وقلت: إنما ضرب عمرًا زيدٌ، لم يفهم المعنىٰ السابق؛ بل يفهم انحصار إسناد الضرب لزيد ومن ثَمَّ قد يكون ضاربًا لشخص آخر[(٣)].

تأمل قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧] يفيد انحصار القبول في أهل التقوىٰ ولو قيل: إنما يتقبل من المتقين الله، يفهم أنَّ الله يتقبل من أهل التقوىٰ ومن غيرهم وليس هذا مرادًا، ومن ثَمَّ تعين تقديم الفاعل.

---

(١) انظر التبيان للعكبري (١/ ١٨٧)، والبحر المحيط (٢/ ٣٦٦).

(٢) انظر: الدر المصون (٢/ ٦٦٥)، والفريد (١/ ٥٢٦).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٨٩).

وهكذا قوله ﷺ: «إنما يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»(١) فالرحمة لأهل الرحمة، وقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [التوبة: ٥٥].

ب- اختلف النحاة في المفعول المحصور بـ«ما» و«إلا» هل يجب تقديم فاعله عليه؟ فمذهب بعض البصريين واختيار جماعة من المتأخرين أنه يجب تقديم الفاعل إذا حصر المفعول مثل «إنما» فيقال: ما ضرب زيد إلا عمرًا، ولا يجوز ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ، أو إلا عمرًا لم يضرب زيدٌ.

ومذهب الجمهور أن التقديم جائز ليس واجبًا؛ لأن المحصور بـ«إلا» يكتفىٰ بوقوعه بعدها للدلالة علىٰ حصره وقد وقع ذلك في فصيح أشعارهم كقوله:

وَكَمْ أَبَىٰ إلا جِمَاحًا فُؤَادُه ... وَلَمْ يَسْلُ عن لَيْلَىٰ بِمالٍ ولا أَهْلِ

وقوله أيضًا:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَىٰ بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ ... فَمَا زَادَ إلا ضِعْفَ مَا بي كلامُهَا

واحتج المانعون بأنَّ الأشعار محل الاضطرار أو تقدير عامل رفع للمرفوع والذي أراه جواز تقديم المفعول علىٰ رأي الأكثرين وموافقة الأكثر أولىٰ كما قال ابن مالك، وقد اختار ذلك وعلله بوضوح القصد فلا لبس، بعكس «إنما» ولكن تقديم الفاعل أفصح؛ لأنه الثابت في اختيار الكلام والسعة والدليل قوله تعالىٰ: ﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [هود: ١٠٥]، ﴿ وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً ﴾ [ص: ١٥]، وقول سيد المرسلين «وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ»(٢).

---

(١) من حديث أسامة رواه البخاري (٦٢٧٩).

(٢) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (١٣٤٤).

ب- تأخير الفاعل وجوبًا وتقديم المفعول به.

١- إذا كان المفعول ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ [التكاثر: ١]، ﴿ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ﴾ [فصلت: ٢١]، ﴿ هَدَىٰنِي رَبِّيٓ ﴾ [الأنعام: ١٦١]، ﴿ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾ [هود: ٧٤]، ﴿ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِيُّ ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، ﴿ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ ﴾ [المنافقون: ٩]، ﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ ﴾ [الممتحنة: ٣]، والله سبحانه ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والجنة ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ [الزخرف: ٧١]، والحور العين ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: ٥٦]، فيا أهل الإيمان ﴿ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۖ ﴾ [فاطر: ٥]، فإن الظالمين ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [المدثر: ٤٨].

٢- إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود علىٰ المفعول، لزم تقديم المفعول لئلا يعود الضمير علىٰ متأخر في اللفظ (النطق به) والرتبة (موقعه في الجملة). وهي لغة القرآن ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ ﴾ [غافر: ٥٢]، ﴿ يَوْمَ ٱلْفَتْحِ لَا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِيمَٰنُهُمْ ﴾ [السجدة: ٢٩]، ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ۚ ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾ [الأنعام: ٥٨]، ﴿ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ ۗ ﴾ [الأنفال: ٤٩]، ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [فاطر: ٣٩].

وفي هذه الحالة مسألتان:

الأولىٰ: إذا حدث العكس كان التقديم والتأخير جائزًا وشاع في كلامهم التقديم، أي: إذا اتصل بالمفعول ضمير يعود علىٰ الفاعل جاز أن تقول: خاف عُمَرُ رَبَّه، أو خاف رَبَّه عُمَرُ، ومنه قول الشاعر:

جَـاءَ الخِلَافَـةَ أَوْ كَانَـتْ لَـهُ قَـدَرًا ... كَـمَا أَتَـىٰ رَبَّـهُ مُوسَـىٰ عَـلَىٰ قَـدَرِ

ومن ثَمَّ فتقديم الفاعل في نحو: ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ [الشعراء: ٤٥]، ﴿ وَأَخْرَجَتِ

ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة: ٢]، ﴿ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ﴾ [الحج: ٢]، ﴿ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ [يونس: ٢٤] جائز غير واجب، وكذا إذا كان الضمير المتصل بالفاعل غير عائد علىٰ المفعول نحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧]، ﴿ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ﴾ [الحديد: ٢٠]، أو كان الضمير المتصل بالمفعول لا يعود علىٰ الفاعل نحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ ﴾ [محمد: ٢٩].

الثانية: ما ورد في أشعارهم من تأخير المفعول مع اتصال ضميره بالفاعل شاذ قليل نادر لا يقاس عليه وذلك نحو:

جَـزَىٰ بَنُـوهُ أَبَـا الغِـيلاَنِ عَـنْ كِـبَرٍ ... وَحُـسْنِ فِعْـلٍ كَـمَا يُجْـزَىٰ سِـنِمَّارُ

وقول الآخر:

جَـزَىٰ رَبُّـه عَنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَـاتِ، وَقَـدْ فَعَـل

ومن ثَمَّ فلا يجيز أكثر النحويين نحو: زان نَوْرُهُ الشَجَرَ[1]، فلا يقال: أفسد عملُه محمدًا، ولا ضرب أبوه عليًّا.

٣- إذا كان الفاعل محصورًا بـ«إنما» اتفاقًا ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٥].

وكذا إذا كان محصورًا بـ«إلا» وعليه ما في التنزيل نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ﴿ لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥]، ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ [المدثر: ٣١]، وفي الحديث قوله ﷺ: «فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ»[2]، قال

---

(١) أجاز ابن مالك ذلك في التسهيل وحكم بشذوذه في الألفية. انظر: كلام الشيخ خالد في التصريح (٢/ ٢٩٥).

(2) تقدم.

تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وأمَّا نحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩]، ﴿ لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَـٰطِـُٔونَ ﴾ [الحاقة: ٣٧]، ﴿ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الشعراء: ٩٩] فيجب تقديم المفعول لاتصاله بالفعل ولو لم يكن هناك حصر في الفاعل فليس الاستشهاد به بقوة ما ذُكِرَ أولاً من الآيات.

ومن ثَمَّ فلا يجوز أن يذكر الفاعل بعد «إلا» ويليه المفعول فلا يقال: لا يَعْرِفُ إلا محمدٌ الحَقِيقَةَ، وأجاز الكسائي ذلك مخالفًا جمع النحاة محتجًا بما ورد من ذلك في الشعر من قوله:

مَـا عَـابَ إلا لئـيمٌ فِعْـلَ ذِي كَـرَمٍ ... وَلاَ جَفَـا قـطُّ إلا جُبَّـأٌ بَطَـلا

وقول الآخر:

نُبِّئْـتُهُمْ عَـذَّبُوا بالنَّـارِ جَـارَهُمُ ... وَهَـلْ يُعَـذِّبُ إلاَّ اللهُ بالنَّـارِ

وقول ذي الرِمة:

فَلَـمْ يَـدْرِ إلاَّ اللهُ مَـا هَيَّجَـتْ لَنَـا ... عَـشِيَّةَ إِنـآءِ الـدِّيَارِ وشَـامُها

فالخلاصة أن الفاعل يتقدم لاتصاله ﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الأنعام: ٧٢] ولخفاء العلامة ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولحصر المفعول ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، و«لا يقبل الله إلا الطيب»(١).

والمفعول يتقدم لاتصاله ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ [التكاثر: ١]، ولاشتمال الفاعل علىٰ ضميره ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] ولحصر الفاعل ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨].

واجتمع تقديم كل منهما علىٰ الآخر وجوبًا في مواضع عديدة ووقع مفعول به في آية واحدة مؤخرًا ومقدمًا وجوبًا وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ

(١) تقدم.

مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩] فأخر في الأولىٰ لاتصال الفاعل وقدم في الثانية لحصر الفاعل وكلاهما وجوبًا فتأمل.

الحذف في الجملة الفعلية:

أذكرك بأن مَنْ حَذَفَ المَعلومَ غَيْرُ مَلُومٍ، وأنَّ الحذف لدليل في كلامهم غير قليل، والحذف في الجملة الفعلية علىٰ خمسة محاور، حذف العامل (الفعل)، وحذف المسند إليه (الفاعل)، أو حذفهما معًا وبقاء المفعول، وحذف المفعول، وحذف الجملة بأسرها.

أولاً: حذف العامل «الفعل»:

يحذف الفعل ويبقىٰ مرفوعه «الفاعل» جوازًا ووجوبًا.

أ- حذفه جوازًا: يحذف الفعل جوازًا في حالتين:

الأولىٰ: إذا وجد في الكلام فعل مشعر به، ولا يصلح إسناده للفاعل، كقراءة ابن عامر قوله تعالىٰ: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۝ رِجَالٞ ﴾ [النور: ٣٦-٣٧] «يُسَبَّح» بالبناء للمفعول، وعليه فلا يصح أن يكون «رجال» نائبًا عن الفاعل؛ لأنهم مسبِّحون «بكسر البَاء» وليسوا مُسَبَّحِين «بفتحها»، فكأن سائلاً سأل: مَنْ؟ فأجيب يُسَبِّح رجال[1].

وفي صحيح مسلم قول عائشة رضي الله عنها: «كان يكون عليَّ الصومُ من رمضانَ فما أستطيعُ أن أقضيَه إلا في شَعْبَانَ **الشُغْلُ** مِنْ رَسُولِ الله ﷺ »[2] فكلمة «الشغل» فاعل لفعل محذوف تقديره: يمنعني الشغل من أجل رسول الله.

ومن الشواهد قول الشاعر:

حَمَامَةَ بَطْنِ الوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي ... سُقيتِ من الغُرِّ الغَوَادِي مطيرُها

أي: سقاها مطيرُها.

---

(١) يجوز في إعراب «رجال» أوجه أخر علىٰ هذه القراءة.

(٢) رواه البخاري (١٨٤٩).

الثانية: إذا كان الفاعل مجابًا به عن استفهام قبله كقولك: الله، لمن سألك: من خلقك؟ فهل تريد: خلقني الله، أم الله خلقني، أم هو الله، ثلاثة أوجه إعرابيه في مثل ذلك، فاعل ومبتدأ وخبر لمحذوف، وأجرىٰ النحاة هذا النشاط الذهني علىٰ آيات القرآن كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ٩١]، فعلىٰ تقدير: ليقولُنَّ خلقنا الله، قل يرزقكم الله، قل أنزله الله، فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف دل عليه الاستفهام.

ويرجح هذا الإعراب الحمل علىٰ النظير من قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التحريم: ٣]، ﴿ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس: ٧٨-٧٩]، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩].

إلا أن هذا الإعراب غير متعين خلافًا لمن قال: وينبغي إذا اقتصر في الجواب علىٰ الاسم أن يقدر الفعل مقدمًا؛ لأن المكمل أصل والمختصر فرع[(١)]؛ لأن حق الجملة الاسمية المستفهم بها أن يجاب عنها باسمية مثلها، وعليه دليل من التنزيل وهو قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [الأنعام: ٦٣]، ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا ﴾ [الأنعام: ٦٤]، ويحتمله قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [يونس: ٣٤]، ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ﴾ [يونس: ٣٥] والله أعلم.

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ١٢١).

ومما يؤكد جواز كون جملة الجواب اسمية أو فعلية دون تعيين إحداهما أنه قرئ تواترًا قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] بنصب «العفو» علىٰ الفعلية، ورفعه علىٰ الاسمية، ولذلك اتفقوا علىٰ الجواز واختلفوا في الترجيح وانظره في التصريح[(١)]، كما اتفقوا علىٰ جواز الاسمية والفعلية في قوله تعالىٰ: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ [الواقعة: ٥٩]، ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن: ٦] واختلفوا في الترجيح في الآيتين.

ب- حذف العامل وجوبًا: وذلك في حالة واحدة:

إذا ولي الأداة المختصة بالأفعال اسمٌ فيقدرون له فعلاً يسند إليه ويجعلون ما يليه مفسِّرًا لذلك الفعل، ويجعلون الحذف وجوبًا لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، وذلك في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ﴾ [الانفطار: ١-٢]، ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦].

وذلك لأن أدوات الشرط وظيفتها الربط بين فعلين فلا يليها الاسم فإن وليها في الاستخدام كان فاعلاً لفعل محذوف وجوبًا يفسره ما بعده فالتقدير: إذا انفطرت السماء، إن استجارك أحد، وهكذا.

وهذا مذهب البصريين أمَّا الكوفيون فلا يرون ذلك ويعربون الاسم مبتدأ وما بعده جملة الخبر ويجعلون الدليل ورود السماع بوقوع الاسم والفعل بعدها فلا حاجة لدعوىٰ الاختصاص بالفعل وجعل ذلك قياسًا، وهناك رأي ثالث يفرق بين «إذا» و«إن» فيجيز مذهب الكوفيين مع «إذا»؛ لأنها غير عاملة ويمنعه مع «إن»؛ لأنها تعمل في الفعل، والعامل لا يكون إلا مختصًا، وهي مسألة خلاف تفاصيلها في الإنصاف[(٢)].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري (٢/ ١٣٤-١٣٨).

ثانيًا: حذف الفاعل:

اتفق النحاة علىٰ استتار الفاعل واختلفوا في حذفه.

أما استتاره فواجب وجائز ومثال اجتماعهما في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق: ١] ففاعل «اقرأ» ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت»، وفاعل «خلق» ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو».

وأحيانًا يكون الفاعل اسمًا مقدرًا مفهومًا من سياق الكلام أو دل عليه دليل قبله يوجب تقديره، فمثال الأول قوله تعالىٰ: ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ ﴾ [النور: ٤٠] ففاعل «أخرج» ليس له ذكر في الكلام ولكنه مفهوم من السياق أنه يعود علىٰ الغريق ولا يقدر بالضمير فالتقدير: إذا أخرج الغريق يده، وقوله تعالىٰ: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾ [القيامة: ٢٦] فالتقدير: حتىٰ إذا بلغت الروح التراقي، ونظيره ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴾ [الواقعة: ٨٣].

ومثال الثاني قوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حين يشربُها وهو مؤمن**»[(١)] ففاعل «يشرب» مفهوم من النظير السابق «يزني الزاني» ولا يعود عليه لفساد المعنىٰ فلا يقال: ولا يشرب الزاني فالتقدير: ولا يشرب الشارب.

أما حذفه فيجيزه الكسائي من الكوفيين مطلقًا ويجعله قياسًا مطردًا في الآيات والحديث ومن ثَمَّ أجاز في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] الوقف علىٰ ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ ﴾ والابتداء ﴿ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ علىٰ أنها مبتدأ وخبر وفاعل ﴿ فَعَلَهُۥ ﴾ محذوف والتقدير: بل فعله مَنْ فعله، أو المسمىٰ إبراهيم.

أما البصريون فيمنعونه؛ لأن الفاعل عمدة لا بد منه فالمسند (الفعل) حكم، ولا

---

(١) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٢٣٤٣).

بد للحكم من محكوم عليه ولذا قال ابن مالك: وإذا تُوهِّم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلىٰ الحكم بحذفه، بل يقدر[(١)]. باستثناء بعض الأبواب أَقَرُّوا فيها حذف الفاعل اطرادًا وهي[(٢)].

١- باب نائب الفاعل، فيحذف الفاعل؛ إذ لا يجمع بينه وبين ما ينوب عنه، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، أي: خلق الله الإنسان ضعيفًا.

٢- باب التعجب في صيغة «أفعل به» إذا دل عليه متقدم، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] أي: أبصر بهم.

٣- باب إعمال المصدر إذا كان منونًا ناصبًا لمفعول؛ لأنه لا يتحمل ضميرًا علىٰ مذهب البصريين وعند مَنْ يقول بتحمله الضمير يكون ضميرًا مستترًا، وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٤-١٥].

٤- في الاستثناء المفرغ إذا كان ما بعد «إلا» مؤنثًا حقيقيًا نحو: ما قام إلا هند، فالفعل محذوف والمرفوع بعد «إلاَّ» بدل منه والتقدير: ما قام أحد إلا هند، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ١٤] أي: ما دلهم شيء إلا دابة الأرض، وقول سعد بن أبي وقاص ﷺ: «لا يرثني إلا ابنتي»[(٣)] أي: لا يرثني أحد.

ثالثًا: حذف الفعل والفاعل، وهو كثير في كلامهم وهو أيضًا جائز وواجب.

أ- حذفهما جوازًا.

١- في جواب الاستفهام، كقولك: اللهَ ورسولَه لِمَنْ سَأَلَكَ: مَنْ تُحِبُّ؟ والتقدير: أُحِبُّ الله ورسوله، ومنه في القرآن: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩]

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٢١).

(٢) سيأتي تفصيل كل في محله إن شاء الله، وانظر: التصريح (٢/ ٢٥٣).

(٣) رواه البخاري (٦٣٥٢).

أي: أنفقوا العفو، وقوله تعالىٰ: ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُواْ خَيۡرٗا ﴾ [النحل: ٢٩] أي: أنزل ربنا خيرًا، ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ قَالُواْ ٱلۡحَقَّ ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: قال ربنا الحق.

٢- في أسلوب الإغراء والتحذير إذا كان المغرىٰ به أو المحذر منه مفردًا كقوله تعالىٰ: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء: ٢٤] أي: الزموا كتاب الله، وقوله تعالىٰ: ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وقوله ﷺ: «**الصلاةَ جامعةً**»[(١)] أي: الزموا الصلاة حالة كونها جامعة، فإنه يجوز التلفظ بالفعل والفاعل ويجوز تقديرهما قال تعالىٰ: ﴿ فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا ﴾ [آل عمران: ٩٥]، وقال: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [الحج: ٧٨].

وقد يكون تقديرهما مفهومًا من سياق الكلام دون الارتباط بالجواب أو الإغراء ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ ﴾ [النمل: ٨٨] فالتقدير: تأملوا صنع الله أو انظروا، وقوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ ﴾ [مريم: ٣٤] فالتقدير: أعني قولَ الحق[(٢)]، وكذا إذا تعذر العطف علىٰ مفعول سابق قُدِّرَ فعل وفاعل للمنصوب، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ وَأَنۡهَٰرٗا وَسُبُلٗا ﴾ [النحل: ١٥] فإن الأنهار والسبل لا تلقىٰ كالجبال فالتقدير: وشَقَّ لكم أنهارًا، ومَهَّدَ لكم سُبُلا.

ب- حذفهما وجوبًا، وذلك في أساليب معينة.

١- أسلوب الاختصاص، كقوله ﷺ: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِياءِ لَا نُوَرِّث**»[(٣)] فالتقدير: أخصُّ معاشر الأنبياء، وهو أحد تخريجات نصب «حَمَّالَةَ» في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤]، و«المقيمين» في قوله تعالىٰ: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ

---

(١) من حديث عبد الله بن عمرو (٩٩٨).

(٢) وفي الآية أعاريب أُخر. انظر: الدر المصون (٧/ ٥٩٨).

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (١٢/ ٨) وقال: وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ نحن معاشر الأنبياء لا نورث فقد أنكره جماعة من الأئمة وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ نحن.

وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢].

٢- أسلوب الاشتغال، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٧، ٤٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٣٢]، ويقدران من الفعل التابع للمنصوب بلفظه فالتقدير: وبنينا السماء وأرسىٰ الجبال، أو بمعناه ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣١] أي: ويعذب الظالمين.

٣- التحذير بـ«إيَّا» كقوله ﷺ: «**إِيَّاكُم وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ**»(١) فالتقدير: أُحَذِّرُ إياكم واحذروا محدثات الأمور وشواهده من السنة كثيرة نحو: «**إِيَّاكَ والحَلُوبَ**»(٢)، «**إياكم والجلوسَ في الطرقات**»(٣)، «**إياكم وسوءَ الظنِّ**»(٤) وسيأتي بيانه وأحكامه إن شاء الله.

٤- الإغراء والتحذير إذا كان المغرىٰ به والمحذر منه مكررًا، كقوله ﷺ: «**اللهَ اللهَ في النِّسَاءِ**»(٥) أي: احذروا واتقوا الله.

أو معطوفا ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣] أي: احذروا ناقة الله واجتنبوا سقياها، وقد يجتمعان التكرار والعطف كقوله ﷺ: «**الصَّلاةَ الصَّلاةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم**»(٦).

---

(١) من حديث العرباض بن سارية رواه أبو داود (٤٦٠٧).

(2) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (٢٠٣٨).

(3) من حديث أبي سعيد الخدري رواه البخاري (٢٣٣٣).

(4) ذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/ ٢١٩).

(5) رواه عبد الرزاق (١٠٣٩١).

(6) من حديث أم سلمة رواه أحمد (٢٦٥٢٦).

٥- المنادىٰ فهو منصوب لفظا ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، ﴿ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ ﴾ [الأحزاب: ١٣]، ﴿ يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ﴾ [يوسف: ٩٧]، ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [المائدة: ٧٢]، أو محلا ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي ﴾ [سبأ: ١٠]، ﴿ يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآ ﴾ [هود: ٧٦]، وأنه في الأصل مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره: أَدْعُوا أو أنادِي، عوَّض عنه حرف النداء.

رابعًا: حذف المفعول به

وهو كثير شائع إذا دلَّ عليه السياق وعادة ما يكون لغرض بلاغي كالإيجاز والعموم والتشويق[(١)] وغير ذلك ومن أمثلة حذفه ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل: ٥] أي: أعطىٰ ماله واتقىٰ ربَّه، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي: لم يصروا علىٰ فعلهم وهم يعلمون قبحه، أو عاقبته، أو قدرَ مَنْ عَصَوْا.

خامسًا: حذف الجملة الفعلية

أحيانا يدل السياق علىٰ جملة فعلية أو أكثر محذوفة من سياق الكلام ومثال حذف الجملة قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَۖ ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: فضربه فانفلق، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡ ﴾ [الأعراف: ٤٤] أي: نعم وجدنا ما وعد ربنا حقا.

ومثال حذف أكثر من جملة قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِي نَجَا مِنۡهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ ٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦] أي: فاستجابوا لطلبه، فأرسلوه إلىٰ يوسف عليه السلام فَخَاطَبَهُ قائلا: يوسف أيها الصديق.

---

(١) انظر دلائل الإعجاز (ص١٥٣-١٦٥)

بين الفاعل والمفعول

النحو علم يكشف حجب المعاني ومن ثَمَّ فإنَّ القوم إذا آمنوا اللبس في كلامهم تلاعبوا بألفاظهم فجاء قولهم: «خرق الثوبُ المسمارَ» برفع الثوب ونصب المسمار خلافا للأصل في هذه الجملة من رفع المسمار؛ لأنه الفاعل، ونصب الثوب؛ لأنه الذي وقع عليه الفعل، ولكن مثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه، ولا حجة فيه لمن استهان بشأن العلامة الإعرابية؛ لأنَّ التقعيد علىٰ الكثير الشائع الغالب لا القليل النادر الشاذ وإلا فلن يكون هناك ضابط يحتكم إليه، فلو حملنا قول ابن هشام: «فمن العرب من يرفعهما، ومنهم من ينصبهما، ومنهم من يرفع الأول وينصب الثاني، ومنهم من ينصب الأول ويرفع الثاني»[(١)] علىٰ التقعيد كان ذلك هراءً وعبثًا، وإنما ذكره كاستقراء لكلامهم لا لمحاكاتهم، وإلَّا فالقاعدة رفع الفاعل ونصب المفعول وهي لغة القرآن والسنة والنثر والشعر، وما عدا ذلك فهو خاص بلغة قومٍ، أو قيل لدلالة معينة.

وكل من الفاعل والمفعول مرتبط بالفعل بعلاقة دلالية فالفاعل جواب «مَنِ الَّذِي[(٢)] فَعَلَ؟» إذا كان عاقلا، أو «ما الذي فَعَلَ» إذا كان غير عاقل والمفعول جواب «من الذي فُعِل به» إن كان عاقلا، أو «ما الذي فُعِل» إن كان غير عاقل.

تأمل قوله تعالىٰ: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فسل نفسك ما الذي لا يُدْرِكُ؟ فالجواب «الأَبصار»، ومن الذي لا يُدْرَكُ؟ فالجواب الضمير المتصل بالفعل العائد علىٰ لفظ الجلالة، فرفعت «الأبصار» علىٰ الفاعلية، وفي الجملة الثانية: مَنْ الذي يدرك؟ الجواب الضمير اللفظ الجليل «هو» المستتر في الفعل، ومَا الذي يُدْرَك؟ فالجواب «الأَبصار»، فنصبت علىٰ المفعولية وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ ﴾ [طه: ١٢١، ١٢٢] من الذي عصى؟ من الذي

---

(١) انظر: شرح قصيدة بانت سعاد (ص٢٦٢)

(٢) أو التي أو الذين أو اللاتي أو اللذان حسب الجملة.

عُصِيَ؟ من الذي اجتبَى؟ من الذي اجتُبِيَ؟ فـ«ربه» الأولىٰ مفعول، والثانية فاعل، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ ﴾ [الطور: ٢١] فذريتهم الأولىٰ فاعلا لأنها التي اتبعت والثانية مفعول لوقوع الإلحاق من الله سبحانه عليها.

وهناك أشياء تُيَسِّر الإعراب كوجود ضمائر الرفع فهي الفاعل، وضمائر النصب فهي المفعول وإن اجتمعا ففاعل ومفعول[(١)]، وكإتيان الفعل علىٰ صورة يستتر معها الفاعل وجوبا[(٢)].

وقد وردت قراءات متواترة ولها نظائر من الشاذة بقراءة الحرف الواحد بالرفع علىٰ الفاعلية، والنصب علىٰ المفعولية[(٣)] وبتحليلها نحويًا يتَبَيَّن لنا أن مرجع ذلك إمَّا اللفظ أو المعنىٰ أعني إمَّا بِتغير لفظ العامل أو بنيته أو بتحمل معناه أكثر من دلالة مع ثبات لفظه وإليك البيان.

أولًا: ما يرجع إلىٰ تغيّر لفظ العامل. وله صورتان:

الأولىٰ: بين اللزوم والتعدي.

الفعل اللازم يكتفي بمرفوعه «الفاعل» والمتعدِّي يتطلب مفعولا.

فإذا تغيرت بنية الفعل بينهما تغيَّر إعراب الاسم الواقع بعدهما، وعليه قرئ قوله تعالىٰ: ﴿ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ ﴾ [غافر: ٢٦] من الفعل أظهر المتعدِّي المسند إلىٰ موسىٰ عليه السلام ونصب «الفساد» علىٰ المفعولية ﴿ أَوۡ أَن يَظۡهَرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادُ ﴾ من الفعل «ظهر» اللازم، كقوله تعالىٰ: ﴿ ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ ﴾ [الروم: ٤١] وإسناده إلىٰ الفساد بالرفع علىٰ الفاعلية[(٤)].

---

(١) انظر النحو القرآني: الجزء الأول (ص٢٠١-٢٠٧).

(٢) انظر النحو القرآني: الجزء الأول (ص٢١٧-٢١٩).

(٣) انظر: رسالتي النحو والقراءات (ص٣١٠- ٣١٢، ص٣١٧- ٣١٨).

(٤) إتحاف فضلاء البشر (ص ٤٨٥).

وقرئ قوله تعالىٰ: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣] من الفعل «نزل» اللازم المسند إلىٰ الروح بالرفع علىٰ الفاعلية ﴿ نَزَّلَ بِهِ ٱلرُّوحَ ٱلْأَمِينَ ﴾ بإسناد الفعل «نَزَّل» بتضعيف الزاي إلىٰ المولىٰ سبحانه وتعالىٰ ونصب «الروح» علىٰ المفعولية[(١)] وفي المتواتر أيضا ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨] قرئ ﴿ مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ أي تتنزل بالإسناد إلىٰ الملائكة[(٢)].

الثانية: صالحية الإسناد للاسم الظاهر ووجوب الإسناد لضمير مستتر.

كالمضارع المبدوء بالياء ويسند للظاهر بعده ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، أو لضمير مستتر جوازًا ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ ﴾ [الرعد: ٨]، أما المبدوء بالتاء إذا كان للمخاطب المذكر[(٣)] ففاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١]، وعليه قرئ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، ﴿ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾ بالخطاب للنبي ﷺ ونصب «الصمّ» علىٰ المفعولية كآية النمل وكقوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾ [يونس: ٤٢]، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [المائدة: ١١٢] قرئ: ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ ﴾ بالخطاب لعيسىٰ عليه السلام ونصب «ربك» علىٰ المفعولية بتقدير مضاف أي سؤال ربك، السؤال للاستخبار وليس للاختبار؛ لأنهم مؤمنون.

وللصورتين السابقتين نظائر من الشاذة[(٤)] نحو: ﴿ وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، ﴿ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ ﴾ [الأعراف: ٥٨]، ﴿ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [يونس: ٣٠]، ﴿ تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، وفي الشاذ تحولت صيغة المشتق لفعل تَحَمَّلَ ضميرًا مستترا في قوله

---

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص ٤٢٤).

(٢) إتحاف فضلاء البشر (ص ٣٤٥).

(٣) احتراز من المسند للمؤمنة فإنه مثل المبدوء بالياء ﴿ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [طه: ٤٠].

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٤٤٠، ٢/ ٣١٨، ٢/ ٥٥٧، ٤/ ٤٧).

تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فقلبه فاعل لاسم الفاعل «آثم» وقرئ ﴿ أَثِمَ قَلْبُهُ ﴾ بصيغة الماضي المسند بضمير مستتر تقديره هو ونصب قلبه علىٰ المفعولية[١].

ثانيا: ما اتحدت فيه بنية العامل مع تحمّله معاني مختلفة

ويختلف هذا النوع عن سابقه في أنَّ القرينة فيه معنوية لاتحاد اللفظ أمَّا السابق فتضافرت فيه القرائن اللفظية والمعنوية؛ لأن تغير اللفظ يتبعه تغير المعنىٰ وله صور:

الأولىٰ: الإسناد لظاهر أم مستتر؟

أ- وذلك مع المضارع المبدوء بالتاء[٢] فإنه يسند للمؤنث ظاهرا ﴿ إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ ﴾ [طه: ٤٠]، أو مستترا ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق: ٣٠]، ويسند للمذكر ولا يكون إلا مستترًا ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٨]، فالفاعل في قوله تعالىٰ: ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة: ٤٠] ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت»، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [طه: ٤٠] ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي»، والفعل واحد «تحزن» والمميِّز السياق.

وعليه قرئ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٥] برفع ﴿ سَبِيلُ ﴾ علىٰ الفاعلية وإسناد الفعل إليها، ونصب ﴿ سَبِيلَ ﴾ علىٰ المفعولية وإسناد الفعل لرسولنا الكريم ﷺ.

ب- الفعل الماضي الذي لم يتصل به شيء يسند للاسم الظاهر بعده ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، أو لضمير مستتر يعود علىٰ سابق فيصير الاسم الظاهر بعده مفعولاً به ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ [الطلاق: ١٢]، وعليه قرئ قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ٣٤] برفع

---

(١) الفريد (١/ ٥٣٢).

(٢) هذا ما وردت به القراءة، وإلا فليس احتمال الإسناد الظاهر أو المضمر مقتصرا علىٰ المبدوء بالتاء.

لفظ الجلالة بإسناد الفعل إليه والمعنىٰ أو بشيء حفظه الله لهنَّ به، أو بالذي حفظه الله لهنَّ أو بحفظ الله إياهنَّ.

ونصب لفظ الجلالة وإسناد الفعل إلىٰ ضمير يعود علىٰ «ما»، وما مصدرية والمعنىٰ بما حفظن الله بحفظهنَّ الله أي: حفظهن أوامره وشرعه كقوله ﷺ : «**احفظ الله يحفظك**»(١)، أو موصولة والمعنىٰ بالذي حفظ من البر والطاعة أمر الله، أو نكرة موصوفة والمعنىٰ بشيء حفظ الله(٢).

أما قوله تعالىٰ: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فاتفق القراء الأربعة عشر علىٰ رفع لفظ الجلالة بإسناد الفعل إليه إلا أنه قرئ شاذًا بنصب لفظ الجلالة وإسناد الفعل إلىٰ ضمير الموصول قبله(٣).

الثانية: صالحية الاسمين لإسناد الفعل إليهما

أحيانًا يصلح الفعل للإسناد لكل من الاسمين الفاعل والمفعول كقوله تعالىٰ: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، فقد أجمع القراء علىٰ رفع لفظ الجلالة وعليه فـ«موسى» مفعول به، وقرئ شاذًا(٤) بنصب لفظ الجلالة وعليه فـ«موسى» فاعل، والعجيب استحسان ابن جني لقراءة النصب واستدلاله لها بقوله تعالىٰ حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وكأنه فاته إكمال الآية ﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وذلك من كلام الله تعالىٰ لموسىٰ عليه السلام ، وما استحسان المعتزلة لمثل ذلك إلا من باب اتباع الأهواء في معتقداتهم الفاسدة في نفي الصفات الحسية كالكلام ولكنهم لا

---

(١) من حديث ابن عباس رواه الترمذي (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح.

(٢) انظر: الدر المصون (٣/ ٦٧٠، ٦٧١).

(٣) معجم القراءات (١/ ٣٣٨).

(٤) انظر: المحتسب لابن جني (١/ ٣٣٨).

يصرحون بذلك جهارًا بل علىٰ استحياء وإلا فما يصنعون في نحو ﴿ وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] التي لا تحتمل وجهين بحال.

وعليه قرئ تواترًا قوله تعالىٰ: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧] برفع ﴿ ءَادَمُ ﴾ ونصب ﴿ كَلِمَٰتٍ ﴾ ونصب «آدمَ» ورفع «كلماتٌ» علىٰ أنها استقبلته بأن بلغته واتصلت به[١] علىٰ أنه استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها.

وقرئ قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤] شذوذًا «الظالمون» بالرفع علىٰ الفاعلية و«عهدي» مفعول مقدم والقراءتان بمعنىٰ لأن ما نالك فقد نلته فالنيل مشتمل علىٰ العهد، وعلىٰ الظالمين[٢].

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧] قرئ شذوذًا «لن ينال اللهُ لحومَها» برفع لفظ الجلالة ونصب «لحومها» علىٰ المفعولية[٣].

وقوله تعالىٰ: ﴿ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٣٣] الجمهور علىٰ نصب «يعقوب» ورفع «الموت» وقرئ بالعكس وكلتاهما بمعنىٰ، فما حضرك حضرته[٤].

الثالثة: تحمَّل الفعل لأكثر من معنى

وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] فعلىٰ معنىٰ الاختبار يتعين كون «الرب» فاعلاً و«إبراهيم» مفعولاً فالرب يبتلي والعبد يُبْتَلَىٰ وعليه أجمع القراء الأربعة عشر وقرئ شذوذًا[٥] «ابتلىٰ إبراهيمُ رَبَّه» رفع «إبراهيم» ونصب «رَبَّه» فهنا يستحيل حمل المعنىٰ علىٰ حقيقته، فلا بد من صرفه للمجاز علىٰ معنىٰ آخر من معانيه وهو معنىٰ الدعاء

---

(١) انظر: الفريد (١/ ٢٧٧).

(٢) الفريد (١/ ٣٦٨).

(٣) معجم القراءات (٣/ ٣٠٣).

(٤) معجم القراءات (١/ ٢٦٢).

(٥) معجم القراءات (١/ ٢٥٤).

أي دعاء إبراهيم ربه بكلمات فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا؟

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨] فالمعنىٰ واضح علىٰ قراءة الجمهور وهو انحصار خشية الله في العلماء، ولكنه قرئ شاذًا برفع لفظ الجلالة ونصب «العلماء»[(١)] فلا يحمل المعنىٰ علىٰ الحقيقة وإلا كان فاسدًا ومن ثَمَّ تحمل الخشية علىٰ أنها مجاز عن التعظيم بعلاقة اللزوم، فإنَّ المعظم يكون مهيبًا، أو علىٰ أنها بمعنىٰ الاختيار، والمعنىٰ يختار الله من عباده العلماء أي يصطفيهم ويقربهم.

الرابعة: خفاء العلامة الإعرابية مع تَحَمُّل المعنىٰ

كقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ﴾ [الشورىٰ: ٢٦] فمن الذي يستجيب؟ فإن كان المعنىٰ يستجيب أهل الإيمان ربهم فيما دعاهم إليه، أي: يطيعونه صار الموصول فاعلاً والمفعول محذوفًا، وإن كان المعنىٰ يستجيب الله دعاء أهل الإيمان والصلاح ويزيدهم من فضله –وهو الراجح بقرينة العطف ﴿ وَيَزِيدُهُم ﴾– كان الموصول مفعولاً به والفاعل ضمير الجلالة[(٢)]، ويستجيب ويجيب بمعنى.

ومن الآيات الدقيقة في هذا الباب قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤] فالمتبادر إلىٰ الأذهان أن المعنىٰ ألا يعلم الله مَنْ خلقه، فيسند الفعل لضمير الجلالة وينصب الموصول «مَنْ» علىٰ المفعولية وهو إعراب مرجوح عند الجمهور ومردود عند بعضهم؛ لأنه يوهم عدم عموم الخلق وهي عقيدة اعتزالية قبيحة، والراجح إعرابًا ومعنىٰ وسياقًا أن «مَنْ» موصول اللفظ الجليل أي: الخالق سبحانه وتعالىٰ والمفعول محذوف التقدير: ألا يعلم الخالق خلقه حالة كونه لطيفًا خبيرًا[(٣)].

---

(١) معجم القراءات (٤/ ١٤٩).

(٢) انظر: أسباب الإجمال، د/ أسامة عبد العظيم (ص١٢٩).

(٣) انظر تفاصيل ذلك في الدر المصون (١٠/ ٣٨٦، ٣٨٧).

الخامسة: اتصال «نا» بالفعل الماضي

الضمير «نا» إذا اتصل بالفعل الماضي إذا دلّ علىٰ الفاعلين صار فاعلاً وسكن آخر الفعل قال تعالىٰ: ﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وإذا دلّ علىٰ المتكلمين دون الدلالة علىٰ إسناد الفعل إليه صار مفعولاً به وتحرك آخر الفعل بالفتح قال تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ ﴾ [الزمر: ٧٤] فالفاعل ضمير يعود علىٰ لفظ الجلالة و«نا» في محل نصب مفعول به أول، فإذا تحمَّل السياق الدلالتين جاز في الضمير الفاعلية والمفعولية وفي الاسم الظاهر بعده كذلك وعليه قرئ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [الكهف: ٢٨] شذوذًا «أغفلَنا قلبُه» بتحرُّكِ اللام بالفتح ورفع «قلبه» علىٰ معنىٰ وَجَدَنَا قلبُه غافلين عنه عن ظنه وزعمه، والمعنىٰ علىٰ قراءة الجمهور: جعلنا قلبه غافلاً عن الذكر عقوبة له[(١)].

وفي صحيح مسلم[(٢)] قوله ﷺ حين قتل سبعة من الأنصار واحدًا تلو الآخر دفاعًا عنه ﷺ : «**ما أنصفْنَا أَصْحَابَنَا** » بنصب أصحابنا وسكون الفاء والمعنىٰ ما أنصفناهم بقتلهم هكذا، وروىٰ ما أَنْصَفَنَا أَصْحَابُنا برفع «أصحابنا» وفتح الفاء والمعنىٰ ما أَنْصَفَنَا الذين تركونا في نفر قليل فقتل السبعة رضوان الله عليهم هكذا[(٣)].

---

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ٣٣٢).

(2) رواه مسلم (١٧٨٩).

(٣) انظر: أسباب الإجمال (ص١٣١).

obeikandl.com

ثانيًا: المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله «النائب عن الفاعل»:

النائب عن الفاعل أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله والأول أرجح[(١)]؛ لأنه لا يشترط في النائب أن يكون مفعولاً في الأصل -كما سيأتي- ولأن مفعول ما لم يسمّ فاعله قد يكون منصوبًا في نحو ﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩] وقوله ﷺ: «**أوتيتُ القرآنَ ومثله معه**»[(٢)] فـ«خيرًا» و«القرآن» مفعول به منصوب وهما في الأصل مفعول ثان للفعل قبل بنائه للمجهول وحذف فاعله ونيابة المفعول الأول عنه.

تعريفه:

هو ما أُقيم مقام الفاعل بعد حذفه فأخذ حكمه في الرفع لفظًا ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ ﴾ [القمر: ٤٥]، ﴿ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣]، أو محلاً ﴿ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٣]، أو تقديرًا ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الجن: ١] ووجوب الإفراد في عامله وإن كان النائب مثنىٰ كقولك: فُهم الدرسان، أو جمعًا ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ [الذاريات: ١٠]، وكذا أحكام إلحاق علامة التأنيث ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [الروم: ٢]، ﴿ فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ﴾ [فصلت: ٣]، ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩].

أغراض حذف الفاعل:

يحذف الفاعل من الكلام لأغراض منها[(٣)]:

١- الجهل به بأن يكون غير معلوم لدىٰ المتكلِّم كمثال النحاة: سُرِقَ المتاعُ.

٢- العلم به فيكون حذفه إيجازًا واختصارًا كالأفعال التي فاعلها رب العباد نحو ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧] فالخالق

---

(١) شذور الذهب (ص١٥٩).

(٢) من حديث المقدام بن معد يكرب الكندي رواه أحمد (١٧٢١٣).

(٣) أوضح المسالك (٢/ ١٢٥، ١٢٦).

هو الله عز وجل، ﴿ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾ [المائدة: ٥]، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فالمُشرِّع هو المولىٰ سبحانه وتعالىٰ.

٣- الإيجاز في اللفظ نحو ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ [النحل: ١٢٦].

٤- ألا يترتب علىٰ ذكره غرض بأن يصلح إسناده لأي فاعل كان لا لفاعل مخصوص نحو ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ ﴾ [المجادلة: ١١]، ﴿ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا ﴾ [الإسراء: ٣٣].

٥- احتقاره أو ازدراؤه فيتعفف المتكلِّم عن ذكره تقليلاً من شأنه وذكروا من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم ﴾ [الحج: ٤٠]، فلم يذكر الفاعل «الكافرون المكذبون» تقليلاً من شأنه[1].

وهناك أغراض أخرىٰ كالخوف علىٰ الفاعل أو الخوف منه إن كان ذا قوة ويخشىٰ وغير ذلك ومجالها علم المعاني من علوم البلاغة.

العامل في نائب الفاعل «رافعه»:

يرفع الاسم علىٰ أنه نائب عن الفاعل إذا أسند إلىٰ أحد شيئين:

أولاً: فعل مبني للمفعول. ثانيًا: اسم مفعول.

أولاً: الفعل المبني للمفعول ويقال: للمجهول. وهو الفعل الذي يجيء علىٰ صيغة معينة لا يذكر معها الفاعل ولا يشترط أن يكون الفاعل مجهولاً، وإنما يشترط عدم ذكره لعدم صحة الجمع بين هذه الصيغة وبين ذكر الفاعل، ولهذا الفعل صيغتان:

أ- فُعِلَ: ويقصد بها كل فعل ماضٍ تغيّرت صورته، بضم أوله وكسر ما قبل آخره فيخرج منها صورتان:

الأولىٰ: أُكْرِمُ - أُخْرِجُ - أُعْطِي؛ لأنها مضارعة وليست ماضية بخلاف: أُكْرِمَ،

(١) المعاني في ضوء أساليب القرآن، د/ عبد الفتاح لاشين، (ص١٥٣)، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م.

وأُخرِجَ، أُعْطِيَ؛ لأنها ماضية.

الثانية: زُكِمَ - جُنَّ - حُمَّ - عُنِيَ - رُمِيَ - غُشِيَ عليه؛ لأنها تأتي علىٰ صورة واحدة لا تتغير، فلا يقال للمزكوم زَكَمه فلان، ولا للمجنون جَنَّه فلان فالصحيح أنَّ هذه الأفعال المرفوع بها فاعل، بخلاف ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ لأنه يقال: بهته فلان، أي أصابه بالبهت «مَا يُخْرِصُه».

ويَدْخل فيها الماضي الثلاثي سواء كان صحيح الآخر ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ [الذاريات: ١٠]، أو معتل الآخر ﴿ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وغير الثلاثي رباعيًا ﴿ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ ﴾ [الحج: ٤٤]، ﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿ عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿ زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [الزلزلة: ١]، وخماسيًا ﴿ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٣٦]، ﴿ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وسداسيًا ﴿ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ ﴾ [سبأ: ٣٢] مع ملاحظة التغييرات الأخرىٰ التي تطرأ علىٰ الفعل لعلل صرفية تتعلق بسلامة النطق وذلك كالآتي:

أ- ضم ثالث الخماسي والسداسي المبدوء بألف وصل ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ ﴾ [سبأ: ٣٢]، ﴿ وَقَالُوا۟ مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ ﴾ [القمر: ٩].

ب- ضم ثاني الخماسي المبدوء بالتاء ﴿ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٣٦].

ج- تغييرات تطرأ علىٰ حروف العلة لمناسبة الحركة كما يلي:

١- قلب ألف «فاعل» واوًا لمناسبة الضمة ﴿ نُودِىَ أَنْ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [النمل: ٨]، ﴿ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

٢- كون ما قبل آخره ياء وكسر ما قبله ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ ﴾ [الشورىٰ: ١٦]، ﴿ أُعِيدُوا۟ فِيهَا ﴾ [الحج: ٢٢] ومن ثَمَّ لو كان ثلاثيًا

كان أوله محركًا بالكسر ﴿ وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ ﴾ [الجاثية: ٣٤]، ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾ [هود: ٤٤] ويجوز فيها الإشمام بإعطاء أوله رائحة الضم وبه قرئ تواترًا في «حيل - غيض - جيء - سيء» ومن العرب من يضم أوله ويقلب الحرف واوًا، قال شاعرهم:

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

ومن اجتماع الفعل بصيغتيه المعلوم والمفعول ﴿ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠]، ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ﴾ [الحج: ٦٠].

ب- يُفْعَل: ويقصد بها كل فعل مضارع مضموم الأول مفتوح ما قبل آخره فيخرج ما كان ماضيه رباعيًّا؛ لأنه مضموم الأول لكنه مكسور ما قبل آخره ﴿ يُنۢبِتُ لَكُم ﴾ [النحل: ١١]، ﴿ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الروم: ٥٠]، ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ [الأنعام: ٩٥].

ويدخل المضارع مضموم الأول ثلاثيًا ﴿ لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴾ [الفجر: ٨]، ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ [فاطر: ٣٦]، أو رباعيًا ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [البقرة: ٨٦]، ﴿ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [هود: ٢٠]، ﴿ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨]، أو خماسيًا ﴿ وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، أو سداسيًا ﴿ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [النحل: ٨٤].

ولا يدخله تغيير سوىٰ قلب حرف العلة ألفًا وفتح ما قبله ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] معلوم ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ﴾ [ص: ٦]، مجهول، واجتمعا في ﴿ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، ومن نماذج الجمع بين صيغتي الفعل المضارع ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة: ١١١]، ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [النحل: ٢٠].

ومن اجتماع صيغتي «فُعِل» و«يُفْعَلُ» من الثلاثي ﴿ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ [الذاريات: ٩]، وبعد التغييرات الصرفية ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ ﴾ [فصلت: ٤٣]، ومن غير

الثلاثي ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿ فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

ج- اسم المفعول. وهو ما جاء من الفعل المبني للمجهول علىٰ وزن «مفعول» من الثلاثي ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣]، وما ضم أوله وفتح ما قبل آخره من غير الثلاثي ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَابُ ﴾ [ص: ٥٠] فـ«إخراج» و«الأبواب» نائب فاعل لاسم المفعول «محرم» و«مفتحة» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة علىٰ آخره ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ ﴾ [الأعراف: ١٣٩] فـ«ما» اسم موصول مبني علىٰ السكون في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول «متبر».

وبذلك يتبين لك أن عامل الرفع في نائب الفاعل هو الفعل المبني للمجهول ﴿ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ ﴾ [الشعراء: ٣٨]، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] واسم المفعول المصاغ منه ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣]، ﴿ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] واجتمع ذلك مع الفعل واسم المفعول المصاغ منه في ﴿ وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] في قراءة الأكثرين بتشديد التاء، و﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَابُ ﴾ [ص: ٥٠] فالأبواب نائب فاعل للفعل في الأولىٰ ولاسم المفعول منه في الثانية.

ما ينوب عن الفاعل:

أولاً: المفعول به ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩]، ﴿ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ ﴾ [الأحقاف: ٦]، ﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ ﴾ [الرحمن: ٤١]، ﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٣٣] فإن كانا مفعولين بني أولهما.

ويمكنك الموازنة بين الآيات الكريمة في المجموعتين (أ)، و(ب).

(أ)	(ب)
﴿ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]	﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ﴾ [الزمر: ٤٥]
﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾ [إبراهيم: ٢٤]	﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ﴾ [الحج: ٧٣]
﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ﴾ [الرحمن: ٣]	﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]

ومثال اجتماعهما ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [الأنعام: ٨] فـ﴿ مَلَكٌ ۖ ﴾ نائب فاعل وعامله ﴿ أُنزِلَ ﴾ المبني للمفعول، و﴿ مَلَكًا ﴾ مفعول به، وعامله ﴿ أُنزِلَ ﴾ المبني للمعلوم.

وتأمَّل قوله تعالى: ﴿ يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿ ٱلْحِكْمَةَ ﴾ فتجد مفعولاً ثانيًا مقدمًا مع المبني للمعلوم ﴿ يُؤْتِى ﴾، ومفعوله الأول الموصول ﴿ مَن يَشَآءُ ۚ ﴾، وتجدها منصوبة أيضًا على المفعولية مع المبني للمجهول ﴿ يُؤْتَ ﴾، ونائب الفاعل الضمير المستتر العائد على الموصول، وكذا مع ﴿ أُوتِىَ ﴾، و﴿ خَيْرًا ﴾، مفعول، وأصل الكلام «وَمَنْ يُؤْتِهِ اللهُ الحِكْمَةَ فَقَدْ آتَاهُ اللهُ خَيْرًا كَثِيرًا».

ثانيًا: المصدر[(١)]: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣] فـ«نفخة» نائب فاعل وهي في مقام[(٢)] مصدر لعاملها «نُفِخَ»، وكذا ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ لأن «شيء» في معنىٰ: «عفو يسير» كما سيأتي فيما ينوب عن المفعول المطلق[(٣)].

---

(١) بشرط أن يكون مُتَصَرِّفًا اتفاقًا فلا ينوب الجامد نحو: «سبحان الله»، «معاذ الله» ومختصًا عند الأكثرين بأن يكون موصوفًا «ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ»، أو مضافًا «ضُرِبَ ضَرْبُ المعاقَبين»، أو دالاً علىٰ العدد «ضُرِبَ ضَرْبَتَان» فلا ينوب المبهم المؤكد لعامله فحسب عند الأكثرين فلا يقال: «ضُرِبَ ضربٌ».

(٢) لأنها يطلق عليها عند الصرفيين اسم مرة، ولا يعترض بنحو ذلك؛ لأن اسم المرة مصدر.

(٣) انظر (ص٣٠٩).

ثالثًا: الجار والمجرور ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ﴾ [المدثر: ٨]، ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم: ٤٢]، ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ ﴾ [الكهف: ٤٢]، ﴿ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [يوسف: ٦٦]، ﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ [الحج: ٦٠]، ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، ﴿ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ﴾ [هود: ١١٠]، ﴿ حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ [النور: ٢٨]، ﴿ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

ولعلك تلحظ تمام المعنىٰ بالجار والمجرور ومن ثَمَّ ناب عن الفاعل ولم ينب غيره ففرق بين ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا ﴾ [الكهف: ٩٩]، ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣] فالجار والمجرور ناب في الأولىٰ ولم ينب في الثانية لنيابة المصدر، تأمل ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ [الأنعام: ٩٣] فـ«إليَّ» نابت و«إليه» لم تنب لنيابة «شيء». وكذا يجب أن تتنبه لعدم وجود ضمير مستتر في الفعل وإلا كان هو النائب، فليس الجار والمجرور نائبًا في نحو ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [التوبة: ١٠٨]؛ لأن النائب ضمير المسجد «هو»، وكذلك ﴿ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ﴾ [الصف: ٧]، فإن احتمل السياق تَحَمُّلَ الفِعْلِ ضميرًا مستترًا وعدمه جازت النيابة لأحدهما وامتنع القول بها لكليهما؛ لأن النائب لا يكون إلا واحدًا كما أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا. ومثال ذلك ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٧] فيحتمل السياق وجود ضمير مستتر يعود علىٰ المقتول الذي ادعواْ قتله -قاتلهم الله- فيكون المعنىٰ: شُبِّه المقتولُ لهم بعيسىٰ عليه السلام فيصبح الضمير نائبًا وشبه الجملة «لهم» متعلقًا بالفعل، ويحتمل السياق عدم وجود الضمير فيكون «لهم» النائب علىٰ معنىٰ الالتباس.

والأمر كذلك مع وجود المصدر كقوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ ﴾ [الزمر: ٦٨] فعلىٰ تقدير: نفخة أخرىٰ، تكون أخرىٰ النائب عن الفاعل كما نابت عن المصدر فتكون مرفوعة بالضمة المقدرة، و«فيه» متعلق بالفعل وعلىٰ تقدير «فيه» نائبًا تكون «أخرى» نائبًا عن المصدر منصوب بالفتحة المقدرة؛ كما صرح بالمصدر منصوبًا مع وجود النائب في ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴾ [الواقعة: ٥].

ويكثر نيابة الجار والمجرور مع الفعل الذي يتعدىٰ بهما، تأمل ﴿ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٩٣]، ﴿ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة: ٨٧]، ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الواقعة: ١٧-١٨]، ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الصافات: ٤٥]، فيجوز أن يكون ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ النائب بدليل ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾ [الإنسان: ١٩]، ويجوز أن يكون ﴿ بِكَأْسٍ ﴾ النائب بدليل ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩].

رابعًا: الظرف[(١)]. نحو: صِيمَ رَمضانُ، وجُلِسَ أَمَامُ الأمير، فتجوز نيابة «رمضان»؛ لأنه علم علىٰ زمان مُعَين «الاختصاص» وتختلف مواقعه الإعرابية «التصرُّف»، وتجوز نيابة «أمام» لاختصاصه بالإضافة، وفي هذا المثال إشكال يترتب عليه استدلال، وبيانه الآتي مثل ابن هشام به ثم قال بعده ويمتنع نحو: ثَمَّ وعندَ، ومعَك لامتناع رفعهن[(٢)]. إشارة إلىٰ أنها ناقصة التصرف، و«أمام» أَخٌ لهذه الظروف في نقصان التصرف، ولذا قال الشيخ خالد: ما لا يتصرف بحال أَوْلَىٰ بالمنع[(٣)].

ومن ثَمَّ ضبط هذا المثال «أَمَام» بالفتح في أوضح المسالك، و«أمامُ» بالضم في التصريح، وليس الضبط بالفتح خطأ طباعيًا، فالذي أراه أن مثل هذه الظروف ناقصة التصرف يجوز نيابتها مع بقاء فتحتها للدلالة علىٰ الأصل «ظرفيتها»، فليس هناك غضاضة في قولنا: جُلِسَ عندَك، وقُتِلَ ثَمَّ، وسُكِنَ مَعَك.

---

(١) بشرط أن يكون متصرِّفًا فلا ينوب نحو: «قط، عَوْض»؛ لأنه جامد، ونحو عِنْدَ، مَعَك، ثَمَّ؛ لامتناع رفعها فليس فيها إلا النصب أو الجر بـ«من» وأن يكون مختصًا بوصف نحو: صِيمَ يَوْمٌ شَدِيدٌ حَرُّهُ، أو إضافته نحو: صيم يومُ الخَمِيسِ، أو «أل» العهدية نحو: صيم اليومُ، أي: المعهود بينك وبين من تخاطبه، فلا ينوب المبهم فلا يقال: صيم يومُ أو زمانٌ أو نُزِل مكانٌ، دون تقييد بوصف أو إضافة أو عهد؛ لعدم الفائدة.

(٢) أوضح المسالك (٢/ ١٣٢، ١٣٣).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٣٢٣).

قال تعالىٰ: ﴿ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ ﴾ [هود: ٤٣] بالبناء للفاعل ورفع الموجُ علىٰ الفاعلية، وقال: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سبأ: ٥٤] بالبناء للمفعول وحذف الفاعل والظرف هو النائب كما قال الحوفي، ولا حجة لأبي حيان فيما اعترض به زاعمًا فساد هذا التوجيه بعدم رفع «بين» كما في قراءة ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرفع «بَيْنُكُم» وأن الوجه في النائب أن يكون ضمير المصدر «الحَوْل» أي: حال الحولُ بينَهم؛ لأن هذا التقدير لا يصلح في جميع الأحوال -والله أعلم- حتىٰ نضطر إليه في كل موضع ناب فيه الظرف وصح المعنىٰ به فالأيسر أن يقال: إن الأصل حال الموت بينهم، أو حال الحقُّ بينهم، لا الأصل: حال الموت حولاً بينهم، فالظرف ناب عن الفاعل وترك منصوبًا حملاً له علىٰ أغلب أحواله وبعبارة الواحدي: «كما جرىٰ في كلامهم منصوبًا ظرفًا، تركوه علىٰ ما يكون عليه في أكثر الكلام» وقال السمين عند توجيه قوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ۚ ﴾ [الممتحنة: ٣] في القراءة المتواترة ببناء الفعل للمفعول ونصب «بينكم»: فالقائم مقام الفاعل: إمّا ضمير المصدر أي: يُفْصَلُ الفَصْلُ أو الظرف، وبُني علىٰ الفتح لإضافته إلىٰ غير متمكن كقوله «لقد تقطع بينكم» في أحد الأوجه، أو الظرف وهو باقٍ علىٰ نصبه كقولك: «جُلِسَ عندَك»[(١)].

فعبارته واضحة في تجويز كون الظرف نائبًا سواء كان مبنيًا أو معربًا وتجويز «جُلِسَ عندَك» وقرأ أبو جعفر أحد القراء العشرة ببناء الفعل للمفعول في قوله تعالىٰ: ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٣]، ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النور: ٤٨] والظرف في كل ذلك يصلح للنيابة -والله أعلم- وبذلك قال الأكابر ونصوا علىٰ أن نصبه مراعاة لأكثر أحواله مذهب أبي الحسن الأخفش[(٢)].

---

(١) الدر المصون (١٠/ ٣٠٣)، وانظر الكلام في نحو ذلك تفصيلاً في توجيه آية الأنعام: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] في الدر (٥/ ٤٨، ٥٥).

(٢) انظر: الدر المصون (٥/ ٤٨-٥٥)، (١٠/ ٣٠٣)، والفريد (٢/ ١٩٥)، (٤/ ٤٥٧)، والتبيان (١/ ٣٨٩)، (٢/ ٤٤٩)، الحجة للفارسي (٣/ ٣٦٠)، الكشف لمكي (١/ ٤٤١).

الترتيب بين الأشياء التي تنوب عن الفاعل إذا اجتمعت:

يقرر النحاة قاعدة تقول: لا ينوب غير المفعول إذا اجتمع مع غيره، ويمثلون بقولهم: ضرب اللِّصُ ضربًا شديدًا أمامَ الأمير في يومِ الجُمُعَةِ، فينوب «اللص» عن الفاعل وهو المفعول في الأصل ويبقىٰ المصدر والظرف والجار والمجرور علىٰ حاله.

وهذا كلام جميل له شواهده في التنزيل فمثال النيابة مع وجود المصدر ظاهرًا ﴿ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلاً ﴾ [الأحزاب: ٦١]، ﴿ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ [الفجر: ٢١]، ﴿ وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلاً ﴾ [الإنسان: ١٤]، ﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا ۝٤ وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ بَسّٗا ﴾ [الواقعة: ٤-٥]، مستترًا ﴿ أَتَوۡاْ عَلَى ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِيٓ أُمۡطِرَتۡ مَطَرَ ٱلسَّوۡءِۚ ﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ﴾ [الانشقاق: ٨]، ﴿ ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ ﴾ [النجم: ٤١]، ومثال نيابته مع وجود الجار والمجرور ظاهرًا ﴿ وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ لِلۡغَاوِينَ ﴾ [الشعراء: ٩١]، ﴿ يُعۡرَفُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ بِسِيمَٰهُمۡ ﴾ [الرحمن: ٤١]، ﴿ فَتِنتُم بِهِۦۖ ﴾ [طه: ٩٠]، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ ﴾ [الأنفال: ٦]، ومستترًا ﴿ وَهُوَ يُدۡعَىٰٓ إِلَى ٱلۡإِسۡلَٰمِۚ ﴾ [الصف: ٧]، ﴿ لَا يُفَتَّرُ عَنۡهُمۡ ﴾ [الزخرف: ٧٥] أي: العذاب، ﴿ لَنُبۡذَنَۢ بِٱلۡعَرَآءِ ﴾ [القلم: ٤٩] أي: يونس عليه السلام ومثال نيابته مع وجود الظرف ﴿ فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ ﴾ [الأعراف: ١١٩]، ﴿ وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [الأعراف: ٤٧]، ﴿ وَأَن يُحۡشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحٗى ﴾ [طه: ٥٩].

ومثال نيابته مع وجود غيره ﴿ وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق: ٣١] علىٰ تقدير غير نائبة عن المصدر «إزلافًا غير بعيد» ﴿ فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلاً ﴾ [الفرقان: ٥] فالنائب الضمير المستتر وبقي الجار والمجرور والظرف علىٰ حاله، وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وأما ما مثل به النحاة من اجتماع الأربعة ونيابة المفعول فهو من الركاكة بمكان بحيث يند عنه البيان وفصاحة القرآن.

وإذا ما فقد المفعول كان أمر النيابة بين الباقين يسيرًا فلا ضرر في نيابة أحدهما مع وجود الآخر فإن كان ظاهر اللفظ تقديم المصدر في النيابة علىٰ غيره في ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣] فقد قالوا بالاحتمال فيه في ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ ﴾ [الزمر: ٦٨].

وبقي أن نبيّن أن هذا الترتيب شائع لا واجب ولا متعين كما قال المتقدمون وأن الحق مع المتأخرين الذين قالوا بجواز نيابة غير المفعول مع وجوده وفاقًا للكوفيين واستدلالاً بكلام رب العالمين، فقد قرئ تواترًا ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٨] بنون واحدة وبناء الفعل للمجهول ماضيًا في قراءة ابن عامر وشعبة، وكذلك ﴿ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ [الجاثية: ١٤] بناء الفعل للمجهول ونصب «قومًا» في قراءة أبي جعفر فالنائب في الأولىٰ ضمير المصدر «النجاء» والمؤمنين مفعول به والتقدير: وكذلك نجي مثل هذا النجاء المؤمنين، فحذف المضاف وحل المضاف إليه محله.

وفي الآية الثانية الأصل: ليجزي الله قومًا بكسبهم مثل هذا الجزاء، فحذف الفاعل وبني الفعل للمجهول وناب ضمير المصدر بعد حذف المضاف وإحلاله محله، فناب مع وجود المفعول به والجار والمجرور، وأجاز ذلك الأخفش من المتقدمين بشرط تقدم النائب عن المفعول كما في قول الشاعر:

وَإِنَّمَا يُرْضِي المُثِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبُهُ

وقول الآخر:

وَلَمْ يُعْنَ بالعَلْيَاءِ إلا سَيِّدًا ... وَلاَ شَفَىٰ ذَا الغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى

فناب فيهما الجار والمجرور «بذكر - بالعلياء» مع وجود المفعول به «قلبه - سيدًا»، وعمومًا كفىٰ بالقراءة شاهدًا.

وقوع الجملة نائبًا عن الفاعل:

علمت فيما سبق اختلافهم في وقوع الجملة فاعلاً وأنَّ أكثرهم علىٰ منع ذلك وبالتالي يقال: إذا كانت الجملة لا تقع فاعلاً فما ناب عنه مثله لا يقع جملة.

ويستثنىٰ من ذلك شيئان أو نوعان من الجمل.

الأول: الجملة المحكية المراد لفظها؛ إذ يحكم لها بحكم المفردات.

الثاني: جملة مقول القول؛ لأنها في محل نصب مفعول للقول والمفعول متعيّن للنيابة.

ومن ثَمَّ جوّز الزمخشري وأيَّده ابن هشام وقوع الجملة نائبًا في نحو ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الجاثية: ٣٢]، ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَـٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [المطففين: ١٧]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ ﴾ [النحل: ٢٤]، ﴿ وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾ [هود: ٤٤]، ﴿ قِيلَ يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ مِّنَّا ﴾ [هود: ٤٨]، فالجملة فيما سبق المسند إليها القول في محل رفع نائب فاعل إما علىٰ سبيل الإسناد اللفظي؛ لأنها جملة محكية مراد لفظها فوقعت نائبًا كما وقعت في «**لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**»[(١)] مبتدأ وفي «**أفضل الذكر لا إله إلا الله**»[(٢)] خبرًا، وفي «**مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[(٣)] اسمًا لـ«كان»، وفي «**فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامُ تَحِيَّةَ المَوْتَى**»[(٤)] خبرًا لـ«إن» وفي «**رَجَحَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[(٥)] فاعلاً، وإما لأنها في الأَصْل جملة مقول القول في محل نصب.

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(5) تقدم.

والبعض اعترض علىٰ ذلك بأن البصريين يمنعونه، وبأنه لا يعدل عن الإسناد المعنوي إلىٰ الإسناد اللفظي فالقائل بالإسناد المعنوي يقوم بتقدير نائب عن الفاعل من ضمير المصدر «القول» فيُقَدِّر: إذا قيل لهم قولٌ شديدٌ لا تفسدوا أو قولٌ حقٌّ إن وعد الله حق، أو قولُ مقتدرٍ هذا الذي كنتم به تكذبون، وهذا المقول مفسِّر للمصدر الذي هو القول النائب! وهذا كله تكلف ما دفعهم إليه إلا مناصرة البصريين والعجب أنَّ حامي لواء هذا التقادير المتكلَّفة هو أبو حيان القائل: لسنا متعبدين بقول نحاة أهل البصرة[1]!!

ويلاحظ أن ما جاء في التنزيل من نيابة الجملة عن الفاعل كان بعد القول أو ما في معناه ﴿ نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ [طه: ١١]، ﴿ وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]، فالنداء والوحي من جنس القول بل هو قول.

إعراب نائب الفاعل:

نائب الفاعل مرفوع لفظًا أو محلاً أو تقديرًا.

أ- **رفعه لفظًا**: وذلك بظهور علامة الرفع عليه الضمة ﴿ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [النبأ: ١٩]، ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [الروم: ٢]، ﴿ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ ﴾ [الحج: ٤٠]، أو ما ينوب عنها ﴿ قُتِلَ ٱلۡخَرَّٰصُونَ ﴾ [الذاريات: ١٠]، ﴿ ٱبۡتُلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأحزاب: ١١]، ﴿ يُعۡرَفُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴾ [الرحمن: ٤١] فكل منها نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، أو لأنه من الأسماء الخمسة في ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [فصلت: ٣٥].

ب- **رفعه تقديرًا**: وذلك إذا كان علامة رفعه الضمة المقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها التعذر في نحو ﴿ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ ﴾ [الحج: ٤٤]؛

---

(١) البحر المحيط (٣/ ١٦٥).

لأنه اسم مقصور، أو الثقل في ﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٣٣]؛ لأنه اسم منقوص، أو حركة المناسبة في قولك: ضُرِبَ أَخي؛ لأنه مضاف إلىٰ ياء المتكلم، أو حركة حكاية المصدر المؤول في نحو ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٦٦] أي: سعيُها، ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الجن: ١] أي: استماع، أو حركة حكاية الجملة[1] في نحو ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الصافات: ٣٥]، أو انشغال المحل بحركة الحرف الجر الزائد في نحو ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ ﴾ [فاطر: ١١].

ج- **رفعه محلاً**. وذلك إذا كان النائب مضمرًا أو مبهمًا.

فالمضمر الظاهر نحو ﴿ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ [هود: ١١٢]، ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٦٠] فنون النسوة وتاء المخاطب ونا المتكلمين وواو الجماعة في ﴿ أُمِرُوٓاْ ﴾ ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والمضمر المستتر في نحو ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤] «أنت»، ﴿ لَنُبْذَ بِٱلْعَرَآءِ ﴾ [القلم: ٤٩] «هو»، ﴿ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَـٰبِهَا ﴾ [الجاثية: ٢٨] «هي»، ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٦٦] «أنا»، فنائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا «أنا وأنت» أو جوازًا «هو وهي» في محل رفع. ومثال اجتماع المضمر الظاهر والمستتر قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾ [النور: ٥٤] فنائب «حُمِّل» الأول: ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو»، والثاني: ضمير متصل مبني علىٰ الضم في محل رفع والميم للجمع.

والمبهم اسم الإشارة عدا المثنىٰ منه نحو ﴿ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٣]، ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [الأنعام: ١٩].

---

(١) وكذلك حكاية اللفظ عمومًا كقولنا: ضُرِبَ جَادَ الحَقُّ، بُنِيَتْ «كَانَ» للمجهول، تكتب «مَنْ» متصلة بـ«مَا» في «مِمَّ».

واسم الموصول عدا المثنىٰ منه نحو ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، ﴿ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [التوبة: ٣٧] واسم الموصول العام نحو ﴿ لِيُعْلَمَ مَا تُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١]، ﴿ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ ﴾ [الحج: ٢٠]، ﴿ بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ [العاديات: ٩]، ﴿ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [النمل: ٨]، ﴿ فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ﴾ [يوسف: ١١٠]، ﴿ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ [الذاريات: ٩]، وفيها اجتمع المضمر والمبهم فنائب «يؤفك» «مَنْ» اسم موصول مبني علىٰ السكون في محل رفع نائب فاعل، ونائب «أُفِك» ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، واجتمعا أيضًا في ﴿ كُبِتُواْ كَمَا كُبِتَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٥] فنائب «كبت» الأول «واو الجماعة» ضمير متصل مبني علىٰ السكون في محل رفع، والثاني: «الذين» اسم موصول مبني علىٰ الفتح في محل رفع نائب فاعل.

تنبيه:

للنحاة تفصيل في تقديم أي من المفعولين أو الثلاث علىٰ الآخر إذا ما كان الفعل المبني للمفعول من الناصب لاثنين أو أكثر[1]، وخلاصة كلامهم أنَّ نيابة الأول مع وجود الثاني والثالث جائزة اتفاقًا، ونيابة غيره جائزة إذا أمن اللبس وممتنعة عند حدوثه بنيابة غير الأول، فمن نيابة الأول مقدمًا ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم ﴾ [الزمر: ١٠] ومؤخرًا ﴿ وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٠] فـ«الصابرون» نائب في الآيتين وهي المفعول الأول في الأصل. يوفىٰ الله الصابرين أجرهم، يُلقِّىٰ الملائكة الصابرين إيَّاها.

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ١٣٥-١٣٨).

وأمثلة ذلك كثيرة في التنزيل[(١)]، ومن لطائفه قوله تعالىٰ: ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾ [النساء: ١٢٨] فأيهما حضر الآخر فإن كان الأصل: أحضر الله الأنفس الشُحَّ، فالنائب هو الأول «الأنفس» وبقي الثاني منصوبًا «الشُّحَّ» علىٰ أصل ترتيبها وذلك المشهور عند النحاة، وإن كان المعنىٰ أو الأصل: أحضر الله الشح الأنفس فجعله حاضرًا لها لا يغيب عنها أبدًا ولا ينفك، فالنائب هو الثاني «الأنفس» وبقي الأول منصوبًا وتغير ترتيبها وإليه أميل؛ لأن ذلك جائز عند النحاة فيقال: أعطي زيدٌ درهمًا، وأعطي درهم زيدًا، لأمن اللبس، وقد يكون لصحة الاحتمالين كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠] فالمفعولان علىٰ أصل الترتيب، أو معكوسًا والأصل: «أعطىٰ خلقه كُلَّ شيء»، وكذا في الآية لصحة المعنىٰ مع الاحتمالين فمن حضرك حضرته ويؤيده قراءة ﴿إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [البقرة: ١٣٣] برفع «يعقوب» ونصب «الموت» فإن قلت: قراءة شاذة، وليس لك أن تقول ذلك؛ لصحة الاحتجاج بالشواذ إجماعًا، قلت: قرئ تواترًا ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: ٣٧] برفع «آدم» ونصبه وكذا «كلمات» والتلقي في معنىٰ الإحضار وكم في التنزيل من أسرار -والله أعلم بمراده-.

(١) دراسات الشيخ عضيمة (ق٣) (١/ ٥٩٠-٥٩٧).

obeikandl.com